رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي

خطة التنفيذ 2022

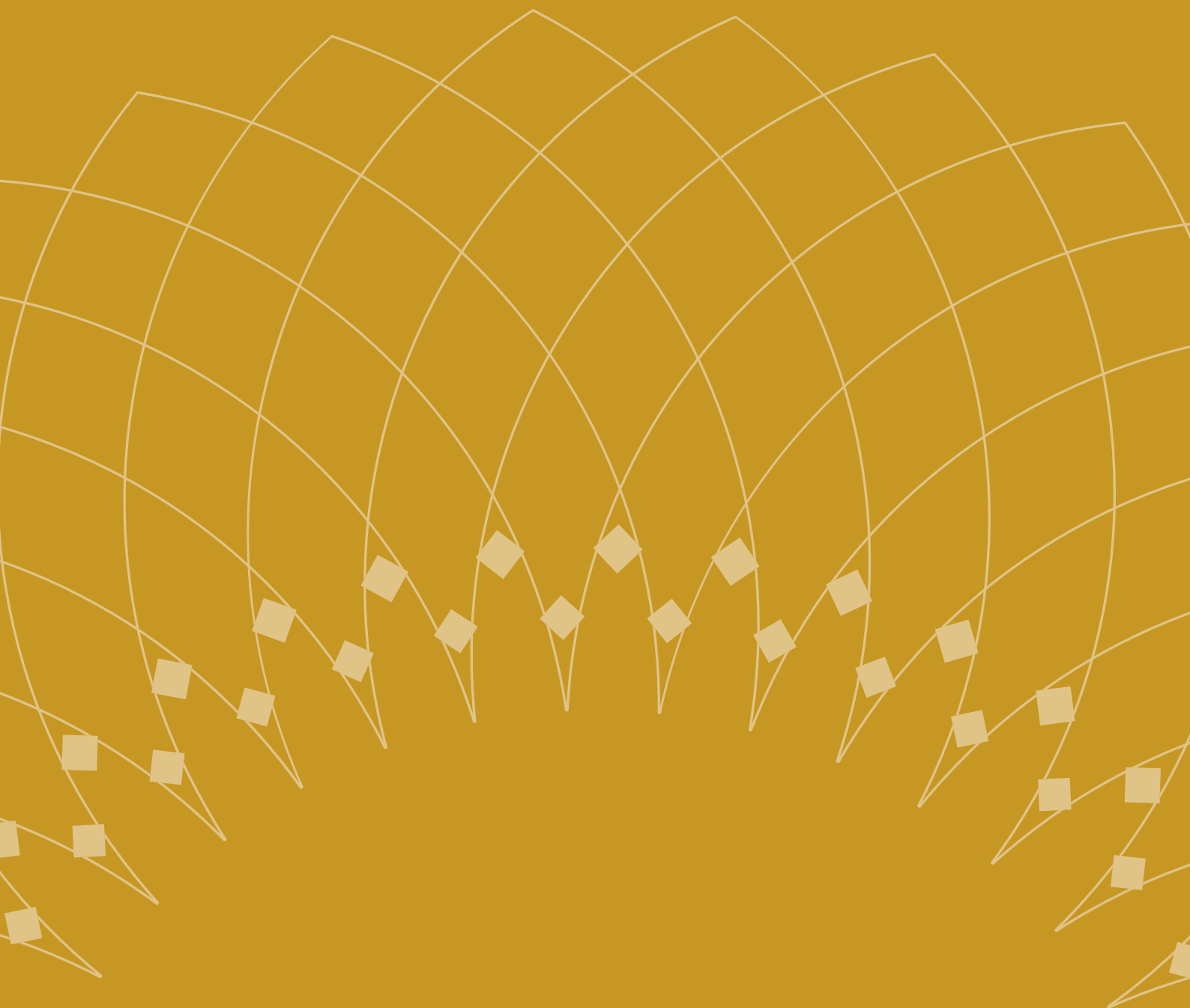

الفهرس

الفصل الأول: برنامج تطوير القطاع المالي 5
أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي 6
ب) أهداف رؤية 2030 ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج 6
ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة 7

الفصل الثاني: تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي 9
أ) طموحنا في 2030 10
ب) التزامنا في 2025 11

الفصل الثالث: الوضع الحالي 15
أ) التحديات الأساسية 16
ب) الجهود الحالية 25
ج) التوجهات العالمية والمحلية في القطاع المالي 26

الفصل الرابع: استراتيجية البرنامج 29
أ) ركائز الاستراتيجية 32
ب) الاعتبارات الاستراتيجية 36
ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى 38

الفصل الخامس: محفظة المبادرات 41
أ) محفظة المبادرات 42
ب) المبادرات المكتملة 51
ج) المبادرات المحورية 56

الفصل السادس: ركيزة التقنية المالية 60
أ) خطة تنفيذ إستراتيجية التقنية المالية 62

الفصل السابع: تركيزات أخرى للبرنامج 76
أ) خطة تنفيذ إستراتيجية المالية الإسلامية 78

الفصل الثامن: الممكنات 90
أ) الحوكمة والتشغيل 92
ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها 93

الفصل
الأول

برنامج تطوير القطاع المالي

أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي

ب) أهداف رؤية 2030 ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج

ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

1. برنامج تطوير القطاع المالي

أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي

أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ 1438/07/21هـ الموافق 2017/04/24م احدى عشر برنامجاً تنفيذياً لتحقيق رؤية المملكة 2030، من أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي، الذي سيدعم تنمية الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق أهداف البرامج الأخرى للرؤية.

يتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكوين سوق مالية متقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

ب) أهداف رؤية 2030 ذات العلاقة المباشرة ببرنامج تطوير القطاع المالي

انطلاقاً من محور اقتصاد مزدهر ووطن طموح، اللذين يندرجان ضمن محاور رؤية 2030، انبثق عن برنامج تطوير القطاع المالي ثلاثة أهداف رئيسة، هي:

الهدف الأول: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

الهدف الثاني: تطوير سوق مالية متقدمة

الهدف الثالث: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)[1]

أهداف البرنامج المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030

(جدول رقم 1)

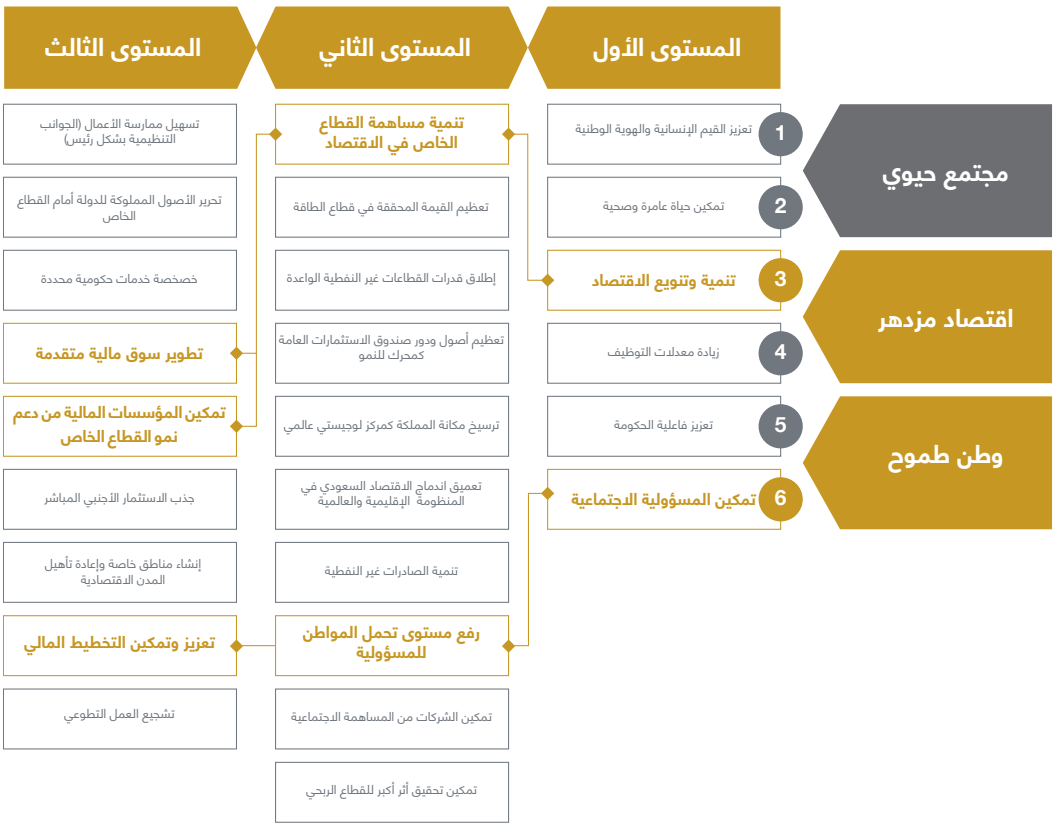

1) يتم مراجعة الاستراتيجية الوطنية للإدخار، وسيتم تحديث الوثيقة فور الموافقة عليها

ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

يسهم برنامج تطوير القطاع المالي، بشكل غير مباشر، في دعم تحقيق (21) هدفاً إضافياً من الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030.

1. رفع نسبه المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز
2. تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها
3. تنمية الاقتصاد الرقمي
4. توطين الصناعات الواعدة
5. توطين الصناعة العسكرية
6. تطوير قطاع التجزئة
7. تطوير قطاع السياحة
8. رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
9. إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الأستثمارات العامة
10. تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص
11. خصخصة خدمات حكومية محددة
12. الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي
13. تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية
14. تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين
15. دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً
16. تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالميا
17. زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة
18. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
19. زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
20. إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية
21. دعم نمو القطاع غير الربحي

الفصل
الثاني

تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي

أ) طموحنا في 2030

ب) التزامنا في 2025

ج) مؤشرات ومستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي

2. تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي

أ) طموحنا في 2030

يهدف البرنامج إلى خلق قطاع مالي مزدهر يكون بمثابة عامل تمكين رئيس لتحقيق أهداف رؤية 2030. وبحلول العام 2030، يُتوقع أن ينمو القطاع بما يكفي لتمويل أهداف رؤية 2030، ويوفر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات من خلال الجهات الفاعلة التقليدية والناشئة حديثاً، ويمنح كل مواطن فرصة الوصول إلى النظام المالي، ويحقق درجة عالية من الرقمنة، ويحافظ على الاستقرار المالي.

أولاً، ومن حيث الحجم، يُتوقع أن ينمو القطاع المصرفي لتحقيق إجمالي أصول مصرفية تبلغ 4,553 مليار ريال سعودي في عام 2030 من 2,631 مليار ريال سعودي المسجلة في عام 2019*.

ثانياً، يُتوقع أن يمر القطاع بتغيير تحويلي من حيث التنوع. فمن جهة، سترتفع القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي إلى 88% في عام 2030 من نسبة 66.5% المسجلة في العام 2019 (باستثناء اكتتاب أرامكو). ومن جهة أخرى، سيفتح القطاع أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التقنية المالية) لدفع الابتكار والمنافسة وبلوغ 525 شركة بحلول العام 2030.

ثالثاً، يهدف البرنامج إلى زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين، كما يهدف البرنامج إلى إحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على ذلك، سترتفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى 20% في عام 2030 مقارنة بمستواها البالغ 5.7% في عام 2019.

رابعاً، يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية التي تواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتسهم في دعمها والمحافظة على استقرارها حيث أن هناك رابطاً مباشراً وتأثيراً متبادلاً بين تطور التأمين من جهة وتطور الاقتصاد بشكل عام من جهة أخرى. وتعتبر مساهمة قطاع التأمين في الاقتصادات الناشئة فعالة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يصل إجمالي الأقساط المكتتبة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4.3% بحلول عام 2030 من نسبة 1.9% المسجلة في عام 2019.

خامساً، يتصور البرنامج بنية تحتية رقمية تؤدي إلى مجتمع أقل استخدامًا للنقود. وبناءً على ذلك، سترتفع حصة العمليات غير النقدية إلى 80% في عام 2030 من نسبة 36% المسجلة في عام 2019. ونتيجةً لذلك، سيوفر القطاع تجربة متميزة للعملاء ويحقق كفاءة تشغيلية أعلى.

وأخيراً، يهدف البرنامج إلى الحفاظ على الاستقرار المالي. وسيضمن ذلك استدامة للقطاع بشكل عام على المدى الطويل واستمرار تمكينه للقطاع المالي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد صُمم البرنامج ليتوافق مع المعايير الدولية للاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

*خط الاساس المستخدم هو سنة 2019

ب) التزامنا في 2025

حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول العام 2025، وستشكل هذه الالتزامات أسسًا لتحقيق طموحات 2030.

أولاً، لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة إجمالي أصول القطاع المصرفي لتبلغ 3,515 مليار ريال سعودي بحلول عام 2025 مقارنةً مع 2,631 مليار ريال سعودي المسجلة في عام 2019.

ثانياً، من أجل زيادة تنويع هيكل قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 80.8% بحلول عام 2025 من اصل 66.5% المسجلة في عام 2019. وحجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.1% بحلول عام 2025 من اصل 14% المسجلة في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، تم فتح المجال للجهات الفاعلة بإطلاق التراخيص لعدد من شركات التقنية المالية في مجال المدفوعات مع مراعاة ما تم الترخيص له في مجالات أخرى مثل التأمين والتمويل وغيرها.

ثالثاً، من أجل تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المصارف إلى 11% بحلول عام 2025 مقارنة مع 5.7% في عام 2019.

رابعاً، من أجل تطوير قطاع تأمين مستدام ومزدهر في المملكة يساهم في دعم نمو القطاع الخاص، يلتزم البرنامج بزيادة إجمالي الأقساط المكتتبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4% بحلول عام 2025 من نسبة 1.9% المسجلة في عام 2019.

خامسا، وبهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالرقمنة، وتحديداً التوجه لمجتمع أقل استخدامًا للنقود، يلتزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى 70% بحلول عام 2025 مقارنة مع 36% المسجلة في عام 2019.

وأخيراً، ومن أجل ضمان الاستقرار المالي الشامل لقطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بالمعايير الدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

مؤشرات على مستوى كل ركيزة

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	خط الأساس*	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	أصول القطاع المصرفي مليار ريال سعودي	2,631	2,905	3,111	3,156	3,337	3,433	3,515
	ائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي	1510.7	1598.6	1669.7	1750.2	1878.5	1956.4	2053.2
	إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%2.0	%2.1	%2.2	%2.3	%2.4	%2.4
	عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية	20	60	90	116	150	186	230
	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%6	%7	%8	%9	%10	%11
	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33	40	41	42	43	44	45
	نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%35	%37	%39	%41	%43	%45
	نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)	%39.6	%48	%54	%60	%66	%71	%77
	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	%49	%55	%60	%63	%66	%70
	قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء (بالمليون)	9,304	9,578	9,879	10,211	10,576	10,978	11,404

* عام 2019

(جدول رقم 6)

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	خط الأساس*	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تطوير سوق مالية متقدمة	عدد الإدراجات في السوق المالية	6	16	20	24	24	24	26
	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%66.5	%72	%75	%77	%78.1	%79.4	%80.8
	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%14	%15.6	%17.2	%18.7	%20.1	%22.1	%24.1
	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.9	%22	%23.8	%25.6	%27.4	%29.4	%31
	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من اجمالي حجم التداول (%)	%36	%37	%38	%40	%41	%42	%44
	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة(%)	%13.3	%14	%15	%16	%16.5	%17	%17.5
	عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%40.9	%41	%42	%43	%44	%45	%46
	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%82.0	70%<=	70%<=	70%<=	70%<=	70%<=	70%<=

* عام 2019

الفصل
الثالث

الوضع الحالي

أ) التحديات الأساسية

ب) الجهود الحالية

ج) التوجهات العالمية والمحلية في القطاع المالي

3. الوضع الحالي

قبل تصميم استراتيجية البرنامج، تمت دراسة الوضع الحالي من زاويتين: الأولى هي التحديات الرئيسية الحالية، والثانية هي الجهود التحويلية الحالية التي تقع ضمن نطاق البرنامج وتتسق مع طموحاته. يفصّل هذا القسم كلا الجانبين.

أ) التحديات الأساسية

ا. الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي

يعد التمويل المصرفي المحرك الرئيس للقطاع المالي. فقد بلغ حجم التمويل الممنوح من سوق الأسهم وسوق أدوات الدين 123 مليار ريال خلال عام 2019، مقارنة بحجم الأئتمان المصرفي القائم بنهاية عام 2019 والذي بلغ 1,553 مليار ريال .

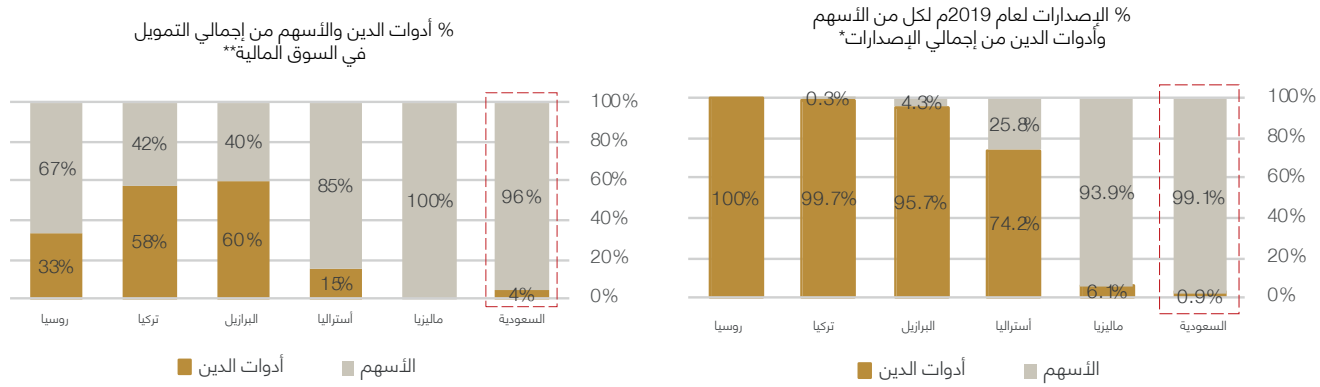

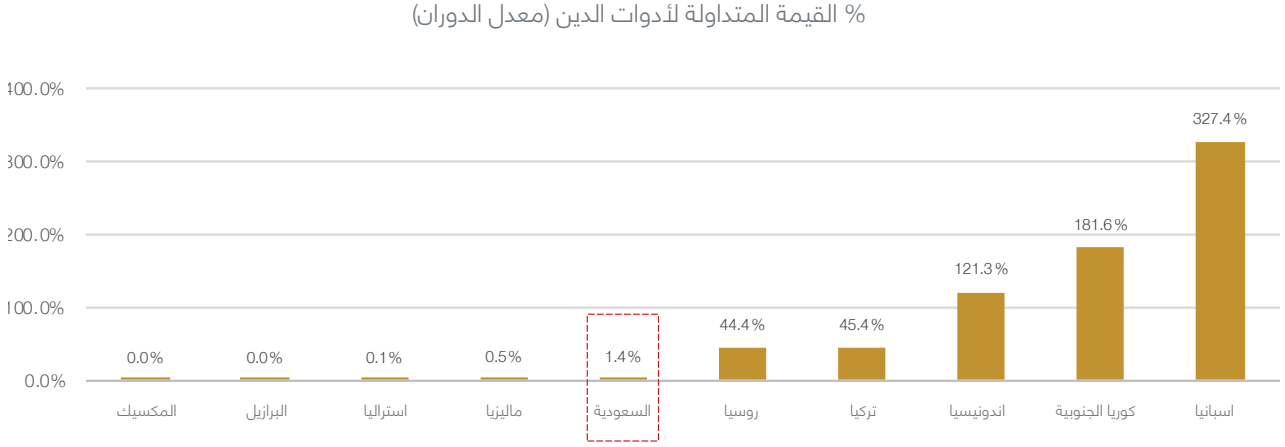

تبدو سوق أدوات الدين في المملكة محدودة الحجم بشكل عام. وعلاوةً على ذلك، تبدو سوق أدوات الدين مفتقرة تماماً إلى السيولة.

* تم احتساب نسبة إصدارات أدوات الدين المدرجة في الأسواق (طرحاً عاماً)، ونسبة إصدارات الأسهم إلى مجموع الإصدارات (الأسهم وأدوات الدين).
** تم احتساب نسبة الأسهم (القيمة السوقية)، وأدوات الدين القائمة إلى مجموع القيمة السوقية بالإضافة إلى إصدارات أدوات الدين القائمة.
إيضاح: إصدارات أدوات الدين المدرجة في الأسواق (طرحاً عاماً) ولا تشمل الطرح الخاص المتداولة خارج المنصة (OTC)

ويعد التركز كبيرًا في سوق الأسهم، إذ يبلغ إجمالي القيمة السوقية لشركة سابك والقطاع المصرفي أكثر من 49% من القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأسهم بنهاية عام 2019. ويهدف البرنامج إلى معالجة هذا التحدي لتنويع القطاع بشكل مماثل لدول المقارنة الأخرى.

% التركز لأكبر عشر شركات مدرجة في أسواق عدد من الدول لعام 2019م*

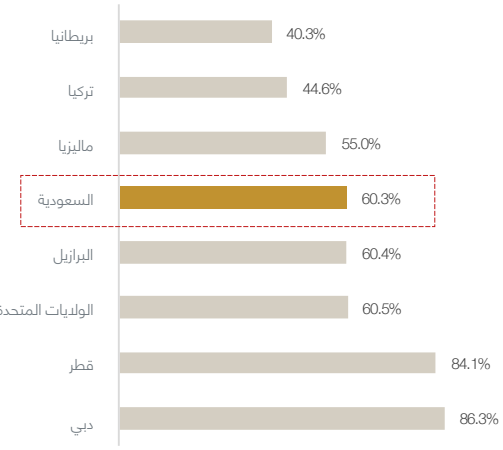

% الشركات حسب أحجامها للشركات المدرجة لعدد من الدول لعام 2019م**

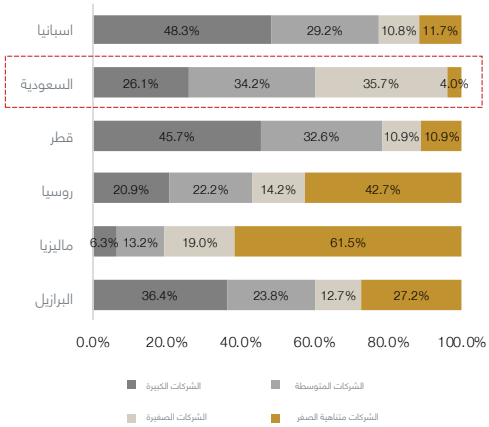

تركز عالٍ لسوق الأسهم نسبياً للأسهم العشرة الأولى وفق رأس المال السوقي، لكن عدد أسهم الشركات ذات رأس المال الكبير محدود نسبياً بالمقارنة مع النظراء الإقليميين.

مصدر الرسومات البيانية: الاتحاد العالمي للبورصات WFE
* بإستثناء تأثير شركة أرامكو
** الشركات الكبيرة: القيمة السوقية تتجاوز 1.3 مليار دولار أمريكي
الشركات المتوسط: القيمة السوقية تتراوح بين 200 مليون دولار و1.3 مليار دولار
الشركات الصغيرة: القيمة السوقية تتراوح بين 65 مليون دولار و200 مليون دولار
الشركات متناهية الصغر: القيمة السوقية أقل من 65 مليون دولار أمريكي

وعلاوةً على ذلك، تمتلك المملكة العربية السعودية صناعة وليدة لإدارة الاصول. إذ بلغت نسبة الأصول المدارة محليا الى مجمل الناتج المحلي 16.9% في عام 2019. ويؤثر ذلك أيضاً على طبيعة نشاط التداول في سوق الأسهم، فحصة الاستثمار المؤسسي في التداول منخفضة، إذ تبلغ 41% كما تم قياسها في عام 2019.

مقارنة بين تداولات المستثمرين وفقاً لنوعيهم (أفراد/مؤسسات) لعدد من أسواق الدول لعام 2019*

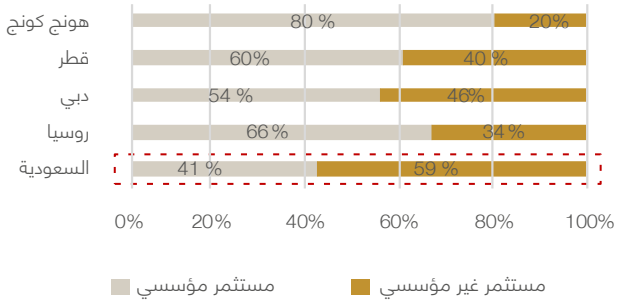

مقارنة بين ملكية المستثمرين وفقاً لموقعهم الجغرافي (محليين/أجانب) لعدد من أسواق الدول لعام 2019**

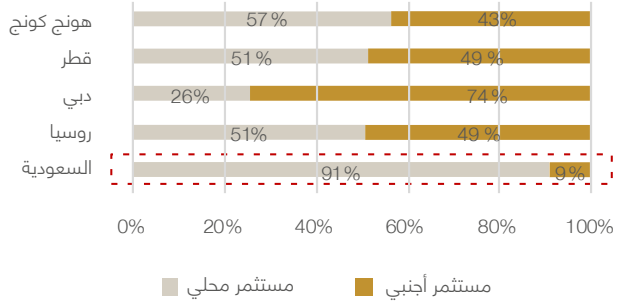

مصدر الرسومات البيانية: هيئة السوق المالية، مجموعة تداول السعودية
* بيانات المملكة العربية السعودية كما في 2019م
** بيانات المملكة العربية السعودية كما في 2019م، وبإستثناء تأثير شركة أرامكو

II. فجوات في الشمول المالي والتمويل الإنتاجي

أحد عوامل النجاح الرئيسة للقطاع المالي المزدهر هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية. وفي عام 2018، بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا من البالغين في المملكة العربية السعودية 71%، بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت 90%. وبصورة أكثر تحديداً، كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات 58.2%، كما بلغت نسبة الشمول المالي بين الرجال والنساء في المناطق النائية 78.8% لعام 2017.

المملكة متأخرة عن أقرانها من ناحية حصة أصحاب الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

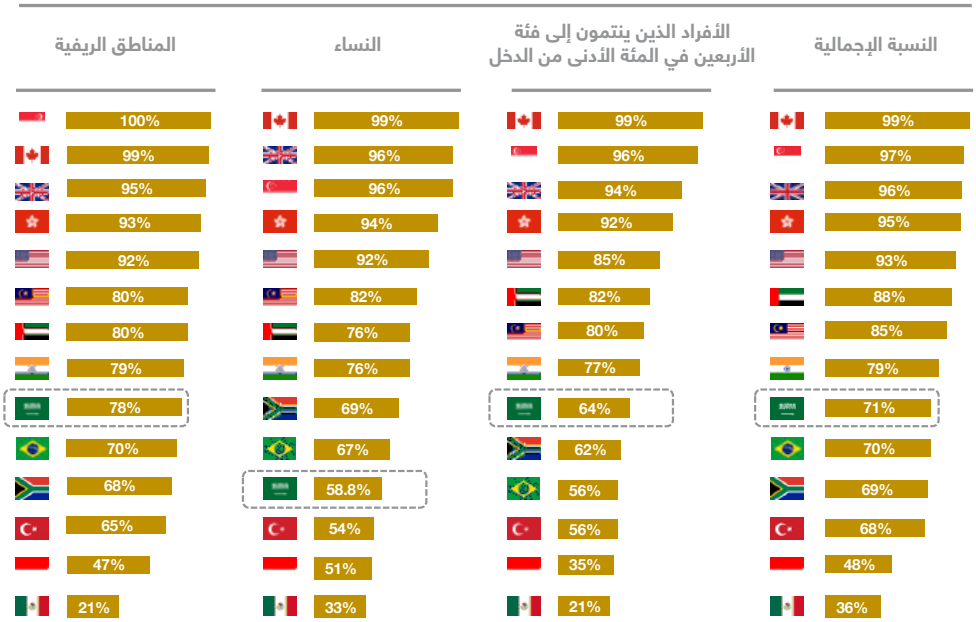

ولا يزال في القطاع مجال كبير لزيادة تحسين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال القطاع البنكي العامل في المملكة. فبنهاية عام 2019م، بلغت نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من إجمالي محفظة التمويل للقطاع البنكي نحو 5.7% . وأخيرًا، فإن تعزيز شركات المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني سيحسن من قدرات تقييم المخاطر في المملكة.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (2019)

النصيب المقدّر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من القروض في المملكة هو نحو 5.7%

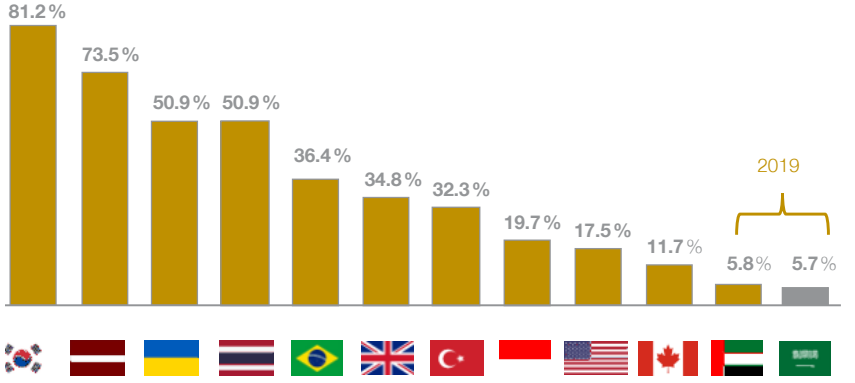

III. تطوير البنية التحتية للرقمنة

يتحول القطاع المالي بسرعة نحو مستوى أعلى من الرقمنة على غرار معظم القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من استثمار المملكة العربية السعودية كثيراً في مختلف مكونات البنية التحتية التقنية (مثل البنية التحتية لأنظمة المدفوعات)، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير لتحسين استخدام هذه البنية التحتية والدفع باتجاه مجتمع أقل استخدامًا للنقود. وفي عام 2019، بلغت حصة المعاملات غير النقدية 36% من إجمالي معاملات الدفع بما فيها النقد.

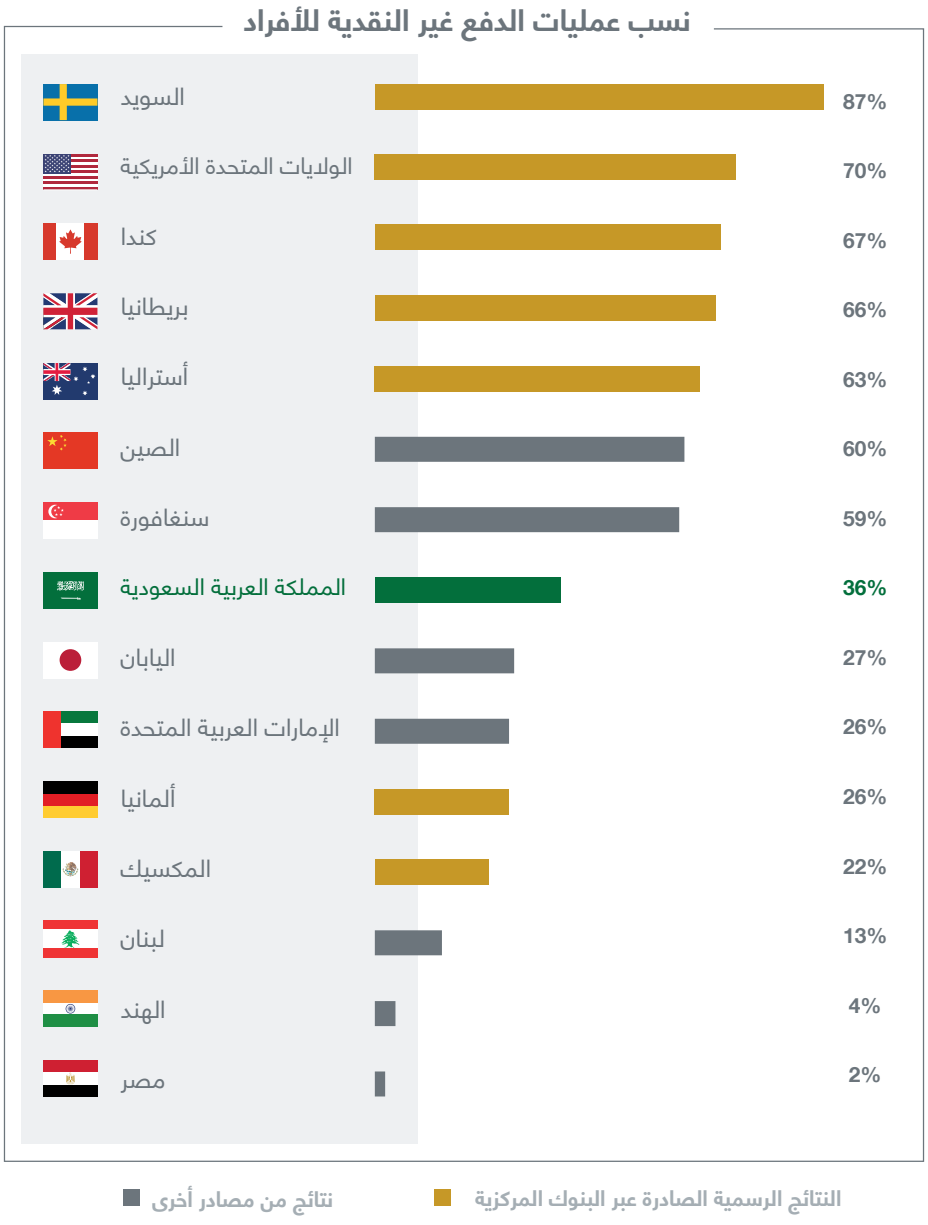

المصادر من البنوك المركزية: Bank of Canada, RBA, Sveriges Riksbank, Federal Reserve Bank of Atlanta, Deutsche Bundesbank, SAMA
المصادر الأخرى: Accenture , Euromonitor , UK Finance , UBS, INEGI, Payfort, Medici , McKinsey Report , Nippon, STATISTA

IV. مؤشرات التقنية المالية العالمية

مؤشر المراكز المالية العالمية -التقنية المالية 2021

1. نيويورك / الولايات المتحدة
2. شنغهاي / الصين
3. لندن / المملكة المتحدة

80. الرياض/السعودية

يحلل المؤشر المراكز المالية العالمية من حيث عروض التقنية المالية. طُلب من المشاركين في الاستطلاع تحديد العناصر الأربعة المهمة لسؤالين

مؤشر التقنية المالية العالمي- 2021

1. سان فرانسيسكو / الولايات المتحدة
2. لندن / المملكة المتحدة
3. نيويورك / الولايات المتحدة

106. الرياض/السعودية

آلية الاحتساب من 3 مقاييس: الكمية والجودة والبيئة للتحقق من مكان حدوث ابتكار التقنية المالية.

مؤشر التنافسية الرقمي للمعهد الدولي للتنمية الإدارية 2021

1. الولايات المتحدة
2. هونج كونج
3. السويد

34. الرياض/السعودية

يقيس المؤشر قدرة واستعداد الاقتصادات لتبني واستكشاف التقنيات الرقمية كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي في الأعمال والحكومة والمجتمع

٧. مستويات الثقافة المالية

أظهرت النتائج المتعلقة بمستويات الثقافة المالية للبالغين حسب مسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنشور عام 2017م، أن مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد في المملكة بلغ 9.6، ويُعد هذا المعدل منخفض جدًا مقارنةً بالبلدان المماثلة وبمتوسط دول مجموعة العشرين.

هذا وأظهرت نتائج عدد من الدراسات المُعدة خلال الأعوام التالية (2014، 2016، 2018) نتائج مشابهة وتؤكد الحاجة الماسة إلى أهمية تحسين ورفع مستويات التثقيف المالي لدى الأفراد في المملكة، خاصةً لدى فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عامًا والتي تشكل ما يقارب من 50% من السكان في المملكة. حيث تبين وجود عدد من السلوكيات المالية التي ينبغي العمل على تطويرها أو تصحيحها، بما في ذلك انخفاض مستويات التخطيط المالي والتي تؤثر سلبًا في القدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة، وانخفاض مستويات المعرفة المالية لدى النساء مقارنة بنظرائهم من الرجال، واللجوء للادخار عبر القنوات غير الرسمية بدلاً من القنوات الرسمية، بالإضافة إلى انخفاض الوعي والمعرفة بالمزايا والفوائد والمفاهيم ذات العلاقة بالأمور المالية.

ومن جهة أخرى تم عمل دراسة تحليلية للبرامج والمبادرات ذات العلاقة بالتثقيف المالي في المملكة العربية السعودية لعام 2019 م بهدف معرفة طبيعة هذه المبادرات والفئات المستهدفة وما يتم التركيز عليه في المحتوى المقدم وكيفية تقييم نجاح هذه البرامج في التأثير على سلوكيات الأفراد وتغييرها نحو الممارسات المالية السليمة، حيث اشتملت الدراسة على تحليل ودراسة ما يقارب 22 مبادرة، وتبين من خلالها أن معظم هذه المبادرات كانت تنفذ من خلال حملات توعوية لوقت محدد وبغرض إيصال مواضيع ورسائل معينة خاصةً الحملات التوعوية التي تستهدف كافة أفراد المجتمع ، حيث أن معظم هذه المبادرات يتركز قياس نجاحها بعد انقضائها على أعداد الحضور وعدد البرامج المقدمة ونحوه ولم تأخذ هذه المبادرات بالاعتبار تقييم الأثر التي أحدثته على الأفراد من حيث التغيرات على سلوكياتهم.

وبالرجوع للدول التي تحتوي على معدلات مرتفعة في مستويات الثقافة المالية لديها، يتبين وجود استثمار عالي في الإشراف والمتابعة على المبادرات والأنشطة التثقيفية القائمة بما يساهم في تغيير السلوكيات المالية للأفضل، مثال ذلك ما قامت به حكومة هولندا من إنشاء منظمة Money Wise Platform وهي منظمة مستقلة ترأسها فخريًا ملكة هولندا نظرًا لأهمية الدور التي تلعبه المنظمة والأثر المتوقع منها على مستوى الدولة.

مستويات الثقافة المالية للبالغين حسب مسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنشور (2017)

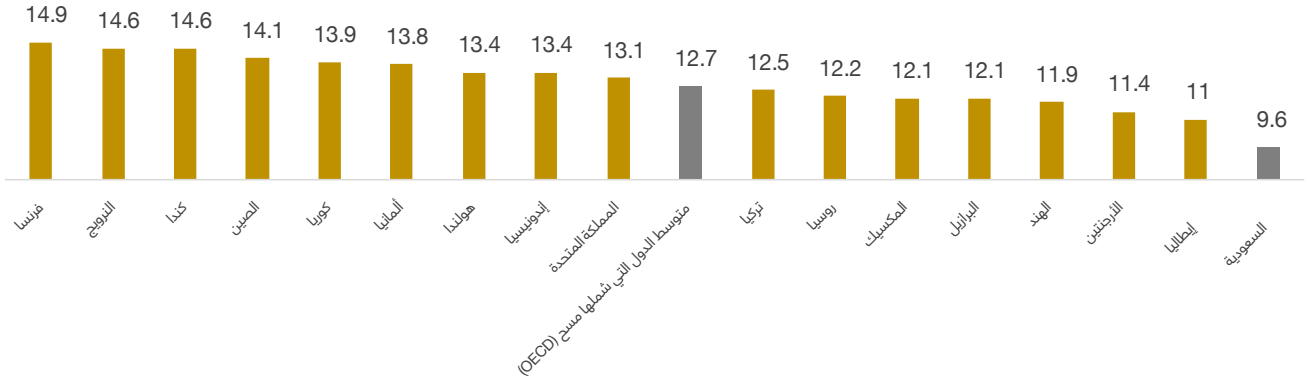

هـذا وتهـدف المنظمـة إلـى قيـادة وتنسـيق جهـود تنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنيـة للتثقيـف المالـي فـي هولنـدا، وذلـك مـن خـلال تنفيـذ هـذه الاسـتراتيجية بالشـراكة مـع المؤسسـات الماليـة والجهـات الأكاديميـة والقطـاع الحكومـي والخـاص وغيرهـا مـن المؤسسـات التعليميـة والجهـات غيـر الربحيـة.

VI. تحديات القطاع البنكي

مـن أهـم التحديـات التـي تواجـه المصـارف تطبيـق المعاييـر الصـادرة عـن المنظمـات واللجـان الدوليـة منهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر معيـار IFRS9 «الأدوات الماليـة». كمـا تواجـه المصـارف تحديـاً فـي تطويـر الأنظمـة الداخليـة لتسـهيل عمليـة تقديـم المنتجـات والخدمـات للعمـلاء وهـي الالتـزام بالأنظمـة والتعليمـات ذات العلاقـة كتعليمـات الهيئـة الوطنيـة للأمـن السـيبراني. بالإضافـة الـى ذلـك ظهـور منافسـين (شـركات المدفوعـات) يقدمـون منتجـات بنكيـة علـى سـبيل المثـال منتجـات البطاقـات الرقميـة وخدمـات التحويـل، وتُقـدم هـذه الخدمـات برسـوم أقـل مـن الرسـوم البنكيـة ومميـزات أفضـل مـن المميـزات الموجـودة فـي المنتجـات البنكيـة.
يحـل نمـوذج « الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة» وفقـاً لمعيـار التقاريـر الماليـة الدوليـة رقـم (9) محـل نمـوذج «الخسـارة المحققـة» فـي معيـار المحاسـبة الدوليـة رقـم (39). ويتطلـب المعيـار وجـود الرؤيـة المسـتقبلية والأخـذ فـي الاعتبـار سـيناريوهات الاقتصـاد الكلـي والتغيـرات فـي المؤشـرات الاقتصاديـة ذات العلاقـة التـي تسـاعد فـي الاعتـراف المبكـر لخسـائر الائتمـان المتوقعـة.

البنـوك والمصـارف العاملـة فـي المملكـة بـدأت فـي تطبيـق متطلبـات المعيـار ابتـداءاً مـن 2018/1/1م، الجديـر بالذكـر أنـه منـذ إصـدار المعيـار عـام 2014م، اتخـذ البنـك المركـزي عـدة خطـوات لضمـان سلاسـة تطبيـق المنهجيـة الجديـدة للمعيـار، حيـث سـاعدت هـذه الخطـوات علـى نجـاح تطبيـق المعيـار للقطـاع المصرفـي السـعودي.

ب) الجهود الحالية

عنـد تصميـم البرنامـج، راجعنـا الاسـتراتيجيات والمبـادرات القائمـة التـي حددتهـا الجهـات المسـاهمة فـي البرنامـج. وتوجـد الآن 297 مبـادرة مخطـط لهـا أو قيـد التنفيـذ، بمـا فـي ذلـك:

- 143 مبـادرة مخطـط لهـا أو قيـد التنفيـذ حُـددت عبـر 5 دراسـات اسـتراتيجية أجراهـا البنـك المركـزي السـعودي (سـاما):
  - الرؤية المصرفية
  - رؤية التأمين
  - رؤية قطاع التمويل
  - استراتيجية المدفوعات المتكاملة
  - الاستراتيجية الوطنية للادخار
- 108 مبادرات مخطط لها أو قيد التنفيذ حددتها استراتيجية هيئة السوق المالية
- 22 مبادرة مخطط لها أو قيد التنفيذ حددتها الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية
- 17 مبـادرة مخطـط لهـا أو قيـد التنفيـذ حددتهـا اسـتراتيجية تمويـل المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة مـن الهيئـة العامـة للمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة
- 7 مبـادرات مخطـط لهـا أو قيـد التنفيـذ حددتهـا دراسـة وزارة الاقتصـاد والتخطيـط بشـأن إتاحـة الائتمـان للقطـاع الخـاص

وقد استعرضنا أثرها وسهولة تنفيذها، كما هو مبين في الفصول اللاحقة، لتحديد محفظة مبادرات البرنامج.

ج) التوجهات العالمية والمحلية في القطاع المالي

أبرز التوجهات العالمية والمحلية التي تؤثر على قطاع مقدمي خدمات الأوراق المالية:

1. صعود التقنية المالية FinTech

في السنوات القليلة الماضية استفاد قطاع الخدمات المالية بشكل كبير من التطور التقني لتمكين بنية تحتية أكثر كفاءة للسوق وزيادة الوصول إليه. ومن منظور عالمي، فأسواق FinTech ضخمةٌ وتتزايد وتستمر في النمو بصورة واضحة وسريعة، حتى بدأت الحكومات بالتركيز على التقنية المالية كخيار مثالي للتنويع الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي حيث اطلق البنك المركزي العديد من الوائح والانظمة لتنظيم التقنية المالية في المملكة.

2. بروز موضوع المصرفية المفتوحة

أ. أحد أهم المواضيع الجديدة والمهمة على الساحة العالمية والتي بدأ بالانتشار والتطبيق بين مختلف دول العالم، تعد نشأة خدمات المصرفية المفتوحة مرتبطاً بإصدار البرلمان الأوروبي لتوجيهات خدمات الدفع المعدلة (PSD2) في عام 2015م، والتي تهدف لتعزيز تطوير واستخدام المدفوعات المبتكرة عبر الإنترنت والهاتف المحمول من خلال الخدمات المصرفية المفتوحة حيث أخذت حيز التنفيذ في عام 2018م، كما ساهم النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة (GDPR) الصادر في عام 2018م، بإعطاء العملاء الخيار في مشاركة بيانتهم الشخصية و إلزام الشركات التي تخزن أو تستخدم بيانات العملاء بالعديد من المعايير و الإجراءات لحماية العملاء والوقاية من مخاطر الاحتيال، علماً أن جهود الاتحاد الأوروبي كان جوهرها الرئيسي زيادة المنافسة والابتكار في القطاع المصرفي. تبعها تطبيق المملكة المتحدة لخدمات المصرفية المفتوحة الذي جعلها من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث أصدرت توجيها يفرض على البنوك الكبيرة بإلزامية مشاركة بيانات العملاء خلال فترة زمنية محددة مع جهات طرف ثالث مرخصة من قبل هيئة السلوك المالي (FCA) بتقديم خدمات المصرفية المفتوحة وفقا لمعايير ومواصفات محددة، العديد من الدول الأخرى أطلقت مبادرات تخدم المصرفية المفتوحة قائمة على النماذج المطبقة في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بعضها انتهجت المنهج الإلزامي كأستراليا والبحرين، والأخرى انتهجت المنهج التعاوني و القائم على توفير السلطات التشريعية للتوجيه و المعايير الخاصة بمشاركة البيانات و المواصفات الفنية دون إلزام البنوك على مشاركة بيانات العملاء، كسنغافورة وهونج كونج.

ب. أعلن البنك المركزي السعودي «ساما» إصدار «سياسة المصرفية المفتوحة»، التي في حال تطبيقها سوف تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية كما قام البنك المركزي السعودي بدراسة التجارب الدولية في تطبيق المصرفية المفتوحة وجمع آراء المشاركين في القطاع المالي المحلي حولها. وكان الهدف من الدراسة هو لتقييم التأثير المحتمل للمصرفية المفتوحة على القطاع المالي السعودي والعمل على تحديد النهج الأنسب لتطبيقها في المملكة العربية السعودية. تتألف رحلة تبني مشروع المصرفية المفتوحة المعمول به بالبنك المركزي السعودي من ثلاث مراحل رئيسية منفصلة الا وهي مرحلة التصميم، التنفيذ، الإطلاق. ومن خلال هذه المراحل سيعمل البنك المركزي السعودي مع المشاركين من القطاع المالي لبناء منظومة المصرفية المفتوحة مما يؤدي إلى الوصول إلى إطار العمل الأمثل لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في القطاع.

3. التقدم في التقنية

شهد مجال الاستثمار والتداول وأسواق المال في السنوات الأخيرة تقدماً هائلاً في التقنية، حيث أصبح هناك أشكالاً جديدة للاستثمار والتداول في مختلف قطاعات المال، كقطاع الاستثمارات البديلة الذي شهد العديد من التقنيات الجديدة أبرزها تقنية Blockchain ومن المتوقع استمرار هذا التطوّر وارتفاع الطلب على البيانات الضخمة، والتحليلات المتقدمة، والخدمات السحابية في السنوات القادمة

4. ارتفاع الطلب على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG

انتقل الاستثمار المستدام إلى مقدمة أولويات برنامج العمل في العالم، وازداد الاهتمام لدى الأوساط الاستثمارية في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG وسياسات المخاطر المتعلقة بها حتى أصبحت ضرورة لتحديد استراتيجيات استدامة الأعمال، وجزء من رؤى الحوكمات عالمياً التي تولي هذه الأبعاد أهمية قصوى

5. اتمتة قطاع التأمين

أ. يشهد العالم حالياً تطوراً ملحوظاً على صعيد قطاع التأمين والتقنية المالية المتعلقة بالتأمين بشكل خاص، وذلك لمعالجة التحديات في قطاع التأمين من خلال توفير حلول تقنية ومبتكرة تساهم في تسهيل تجربة المستفيدين وأصحاب العلاقة من مشرعين وخلافهم. حيث ظهرت العديد من الخدمات التقنية في مجال تأمين المركبات مثل تمكين رفع المطالبات الناتجة عن الحوادث أو تقدير تكاليف الحوادث المرورية البسيطة وتسهيل رفع الاعتراضات من خلال المواقع والتطبيقات الإلكترونية. علاوةً على التقنيات التي تُقيم جودة القيادة للمركبات ومنح الخصومات اللازمة لأصحاب سلوك القيادة الآمن (Telematics)، ومن ضمن الحلول التقنية النامية في قطاع التأمين الذكاء الاصطناعي والمستخدمة في تقديم الخدمات التأمينية للمستفيدين.

ب. وفي سبيل مواكبة التوجهات العالمية المتسارعة والتطورات في صناعة التأمين حول العالم في مجال خدمات التأمين (Insure-tech)، وتشجيعاً لشركات التأمين ووسطاء التأمين على البيع الإلكتروني لوثائق التأمين، منح البنك المركزي السعودي موافقات للتشغيل التجريبي لعدة شركات وساطة تأمين في عام 2018م، ومن منطلق مواكبة هذا التحول التقني وتذليل التحديات التنظيمية لتطوره، أصدر البنك المركزي السعودي قواعد تنظم أعمال وساطة التأمين الإلكتروني (Rules Governing Insurance Aggregation Activity) في مطلع عام 2020م، وتهدف هذه القواعد إلى تسهيل دخول رواد الأعمال تحت تنظيم يضمن تسهيل ممارسة هذا النشاط مع حفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من التغطية التأمينية وتقديم الخدمات التأمينية بأفضل المعايير.

الفصل
الرابع

استراتيجية البرنامج

أ) ركائز الاستراتيجية

ب) الاعتبارات الاستراتيجية

ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى

4. استراتيجية البرنامج

يلخص هذا القسم الاستراتيجية التي سيرتكز عليها تنفيذ البرنامج وإنجاز الطموحات والالتزامات المذكورة أعلاه. ويتألف هذا القسم من الركائز الاستراتيجية، والاعتبارات الاستراتيجية، والتعارضات المتوقعة على مستوى البرنامج. وتندرج تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي عدة قطاعات فرعية تشمل البنوك والتأمين والاستثمار وأسواق الأسهم والدين. والجدير بالذكر بأن البرنامج في مبادراته يركز على جميع هذه القطاعات الفرعية والنشاطات المتفرعة منها.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار في مرحلة بناء الاستراتيجية العديد من التوجهات العالمية والمحلية التي تأثر بشكل مباشر على القطاع المالي العالمي، وبوجه أخص القطاع المالي المحلي. فعلى سبيل المثال تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية، المتغيرات التقنية للتداولات للأوراق المالية والسندات عالميا، وارتفاع عدد التعاملات الالكترونية وتأثيرها على القطاع وبنيته التحتية. بالإضافة، تمت مراجعة المستهدفات والمبادرات وإعادة جدولتها بناء على الآثار الحالية والمتوقعة على القطاع المالي من جائحة كورونا.

تسعى الاستراتيجية الى تطوير اللوائح والأنظمة والبنية التحتية التابعة للقطاع المالي، وبوجه أخص المشرعين. كما يهدف البرنامج الى زيادة تعميق سوق أدوات الدين وسوق الأسهم من خلال إتاحة خيارات أكثر تنوعاً للاستثمار على الصعيد الحكومي بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص. وعمل البرنامج في استراتيجيته على تمكين الجهات المالية (كالمصارف وشركات التأمين وشركات الاستثمار والخ) في دعم نمو الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص. ولا تركز استراتيجية البرنامج في المرحلة الحالية على التمويل المقدم من مؤسسات الائتمان المتخصصة الحكومية (مثل صندوق التنمية الوطني، صندوق التنمية الصناعي، وصندوق التنمية الزراعي، والخ). مع العلم بأن تم الأخذ بالاعتبار الأدوات المالية المقدمة من مؤسسات الائتمان المتخصصة الحكومية لضمان عدم الازدواجية في الاستراتيجية الحالية وقت تخطيط المبادرات.

تشمل استراتيجية البرنامج القطاعات الفرعية التي تشرف عليها الجهات التشريعية المحلية، وهم:

1. قطاع البنوك وقطاعاته الفرعية: وشمل ذلك على سبيل المثال الخدمات البنكية للأفراد، التمويل بجميع أنواعه، الادخار والمنتجات الادخارية. وذلك بهدف المحافظة على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقويمها وقياسها ومعالجتها، من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة وربحية القطاع، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية، لضمان قدرته على تحمل الصدمات، وحث البنوك على استخدام التقنية لتقديم المنتجات والخدمات البنكية
2. قطاع التأمين وقطاعاته الفرعية: وشمل شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الخدمات المساندة (مثل شركات وساطة تأمين وإعادة تأمين وشركات وكالة تأمين وشركات المعاينة و وتقدير الخسائر وشركات تسوية المطالبات التأمينية وشركات الخدمات الاكتوارية).

3. قطاع التمويل وقطاعاته الفرعية: وشمل ذلك على سبيل المثال شركات تمويل عقاري وشركات تمارس أنشطة تمويلية غير عقارية وشركات مختصة بتمويل الأنشطة متناهية الصغر وشركات لإعادة التمويل العقاري وشركات تسوية المطالبات التأمينية وشركات الخدمات الاكتوارية. وذلك بهدف تطوير و تعزيز نمو قطاع التمويل، وتقديم حلول مبتكرة و منتجات متنوعة تخدم جميع الفئات

4. قطاع المدفوعات والتقنيات المالية: ويشمل ذلك على سبيل المثال نظم وشركات المدفوعات التي تمارس أنشطة المحافظ الإلكترونية والحسابات التجميعية لنقاط البيع والدفع للتجار عبر الإنترنت والفواتير أو المراسلات المالية ومشاركة بيانات الحسابات أو تسليم أوامر الدفع . وذلك بهدف تطوير وتعزيز نمو قطاع المدفوعات وفتح المجال لمزيد من الجهات وشركات المدفوعات لتقديم حلول تعتمد على التقنية والابتكار لخدمات ومنتجات لجميع شرائح الأعمال وتحسين تجربة المستخدم.

5. تضم (مجموعة تداول السعودية) أربعة شركات تابعة هي: (تداول السعودية) كسوق للأوراق المالية، وشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، وشركة (وامض) المتخصصة في الخدمات والحلول التقنية القائمة على الابتكار؛ حيث تتولى هيئة السوق المالية مسؤولية الترخيص لها لممارسة أعمالها وتوضيح اللوائح التنفيذية المتعلقة بها، ويُحظر على أي شخص ممارسة أي من أعمال السوق أو مركز الإيداع أو مركز المقاصة أو تأسيسها أو تشغيلها إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة، على أن تكون صفتها النظامية شركة مساهمة.

6. مؤسسات السوق المرخص لها؛ حيث تتولى هيئة السوق المالية تنظيم أعمال هذه المؤسسات وتحديد إجراءات وشروط الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة أعمالها وبيان قواعد السلوك التي يجب على هذه المؤسسات الالتزام بها أثناء قيامها بعملها وكذلك قواعد وأحكام ممارسة الأعمال والنظم والإجراءات الرقابية والأحكام المتعلقة بأموال وأصول العملاء.

7. الشركات المدرجة في السوق المالية؛ حيث تتولى هيئة السوق المالية وضع القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المدرجة لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة والتي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

8. المتداولون والمتعاملون في السوق المالية؛ حيث تسعى هيئة السوق المالية لرفع وتعزيز مستوى الوعي بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، ليساهم في زيادة مستويات الثقة والحصيلة المعرفية والمهارية اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، ورفع الوعي العام لدى المستثمرين والمشاركين في السوق المالية بأبرز حقوقهم العامة والخاصة المكفولة لهم بحكم الأنظمة واللوائح.

9. المنشآت ذات الأغراض الخاصة، وهي المنشآت المرخص لها بإصدار أدوات دين من هيئة السوق المالية بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وتتمتع بالذمة المالية والشخصية الاعتبارية المستقلة، وتنتهي المنشأة بانتهاء الغرض الذي أسست من أجله، وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي تصدرها الهيئة.

10. شركات ووكالات التصنيف الائتماني؛ حيث تتولى هيئة السوق المالية تنظيم ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني ومراقبتها، وتحديد إجراءات وشروط الحصول على الترخيص اللازم لممارستها.

11. المنتجات الاستثمارية في السوق المالية (الصناديق الاستثمارية)؛ حيث تتولى هيئة السوق المالية تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار وتسجيلها وطرح وحداتها وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات المرتبطة بها.

12. مقدمي منتجات التقنية المالية المصرح لهم من هيئة السوق المالية؛ حيث تهدف الهيئة إلى دعم مشاريع التقنية المالية في السوق المالية من خلال توفير إطار تنظيمي مبسط يساعد على دعم ابتكارات التقنية المالية داخل المملكة، بحيث يكون هذا الإطار التنظيمي مصمم لتعزيز وتطوير التقنية المالية ويمكّن المشاركين من تقديم واختبار منتجات وخدمات ونماذج الأعمال ذات العلاقة بالتقنية المالية ضمن معايير وفترة زمنية ومتطلبات تنظيمية محددة.

13. مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية؛ حيث تتولى الهيئة تحديد المعايير والشروط الواجب توفرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، بما في ذلك اشتراط التسجيل، وشروطه، وإجراءاته، والالتزامات المستمرة على مراجعي الحسابات المسجلين لممارسة عمليات المراجعة للشركات المدرجة وصناديق الاستثمار والسوق والمركز والأشخاص المرخص لهم بممارسة أعمال الأوراق المالية باستثناء نشاطي الترتيب أو تقديم المشورة.

أ) ركائز الاستراتيجية

يتطلب بناء قطاع مالي مزدهر يتيح تحقيقَ أهداف رؤية 2030 وجود أربعة ركائز استراتيجية:

(جدول رقم 10)

1. تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
2. تطوير سوق مالية متقدمة
3. تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)
4. التقنية المالية

ملخص الأهداف الرئيسة للركائز الاستراتيجية

الركيزة الاستراتيجية	الأهداف الرئيسة
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة
	2. بناء بنية تحتية مالية متطورة
	3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية
	4. تعزيز قدرات العاملين
تطوير سوق مالية متقدمة	1. تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص
	2. تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين
	3. توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية)
	4. تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)[1]	1. تحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الادخار
	2. الدفع باتجاه التوسع في منتجات الادخار والقنوات المتاحة في السوق
	3. تحسين منظومة الادخار وتعزيزها
	4. تعزيز الثقافة المالية
التقنية المالية	1. هوية المملكة بإعتبارها موطن التقنية المالية
	2. الإطار التنظيمي
	3. الوصول الى السوق والتمويل
	4. تطوير الكفاءات
	5. تمكين البنية التحتية التقنية
	6. الشراكات المحلية والدولية

1) يتم مراجعة الاستراتيجية الوطنية للإدخار، وسيتم تحديث الوثيقة فور الموافقة عليها

I. الأهداف الرئيسة لتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص:

1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة

سيعمل البرنامج على بناء قطاع متنوع وشامل يحفز الابتكار ويوفر الاحتياجات التمويلية لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الاقتصادية. ومن أجل هذا الهدف، سيفتح البرنامج باب القطاع أمام الجهات الفاعلة الناشئة في مجال التقنية المالية، ويزيل ما قد يعيق نمو شركات التمويل، ويتيح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما سيعزز البرنامج الوصول إلى التمويل وسيحسن المنتجات المعروضة لزيادة تلبية القطاعات الاقتصادية.

2. بناء بنية تحتية مالية متطورة

سيعمل البرنامج على دفع الابتكارات في مجال البنية التحتية للقطاع المالي من خلال تنفيذ «استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة» لضمان التقدم نحو عدم استخدام النقد، وذلك من خلال رقمنة إجراءات اعرف عميلك والمعالجة المباشرة (من طرف إلى طرف) في البنوك السعودية، وكذلك ربط وتمكين مقدمي الخدمات بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات بطريقة مبسطة ومناسبة وآمنة. ومن شأن البنية التحتية المعززة أن تمكن الحلول المصرفية من الانتشار على نطاق جغرافي واسع وتحسن تجربة العملاء من خلال تبني معايير فنية أفضل.

3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية

سيعزز البرنامج تطوير قطاع تأمين مستدام ومزدهر في المملكة العربية السعودية يساهم في تطوير عملية إدارة المخاطر. ولتحقيق هذا الهدف، سيركز البرنامج على تعزيز البيئة التنظيمية القائمة لمعالجة التحديات في قطاع التأمين والعمل على تطبيق وتفعيل تلك التعليمات لضمان المزيد من التطوير والنمو عبر زيادة قدرة الشركات على تحمل المخاطر إضافةً إلى توفير حلول تقنية مبتكرة تساهم في تسهيل تجربة المستفيدين وأصحاب العلاقة.

4. تعزيز قدرات العاملين

سيعزز البرنامج أيضاً القدرات المهنية والفنية للعاملين الحاليين في القطاع المالي لإعداد ما يكفي من المهنيين المتخصصين والمتمكنين ودفع الابتكارات في مجال الخدمات المالية. وسيتم ذلك من خلال اكاديمية القطاع التي ستغطي القطاعات الفرعية.

II. الأهداف الرئيسة لتطوير سوق مالية متقدمة:

1. تعزيز دور السوق المالية في توفير مصادر التمويل للاقتصاد الوطني

سيهدف البرنامج إلى تنويع مصادر تمويل القطاعين الحكومي والخاص من خلال زيادة وتعميق السيولة في سوق الأسهم وسوق أدوات الدين. وفي هذا الصدد، سيشجع البرنامج الخصخصة المخطّطة للجهات المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي في السوق المالية السعودية وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الشركات الأجنبية لطرح أسهمها في السوق المالية السعودية لزيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم وزيادة تنويع الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين.

وبالتوازي مع ذلك، سيسعى البرنامج أيضاً إلى زيادة تعميق سوق أدوات الدين في المملكة العربية السعودية لتوفير تمويل بديل للتمويل المصرفي وحقوق الملكية.

بالإضافة إلى ذلك، وبهدف زيادة تنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة وخاصة لشرائح اقتصادية فاعلة محددة (مثل الشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية)، سيركز البرنامج على زيادة تحفيز نمو صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء وصناديق الاستثمار التمويلية والصناديق الوقفية.

2. زيادة جاذبية السوق للمستثمرين وتسهيل سبل الاستثمار

بالإضافة إلى زيادة وتعميق السيولة المتاحة في سوق الأسهم وأدوات الدين، سيعمل البرنامج على تقديم وتطوير استراتيجيات استثمار وتداول تتاح للمستثمرين من خلال تقديم المشتقات المالية. ويتوقع من هذه الخطوة أن تجذب المستثمرين المؤسساتيين وتقود إلى التنويع بعيداً عن حالة سوق اليوم المدفوعة بالمستثمرين الأفراد.

علاوةً على ذلك، ولزيادة تنويع قاعدة المستثمرين، سيسعى البرنامج إلى استقطاب مستثمرين أجانب لجذب تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد. ولتحقيق هذا الهدف، سيعزز البرنامج وصول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح الحسابات الاستثمارية. وبالتوازي مع ذلك، سيعمل البرنامج أيضاً على تمكين الاعتراف المتبادل للمنتجات الاستثمارية وإدارة الأصول خارج المملكة ، مما يساهم في تطوير قطاع الخدمات المالية وتشجيع تطوير أسواق صناديق الاستثمار بما يحقق تنوع في أوجه الاستثمار والمنتجات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى خلق البيئة اللازمة لتنمية مجال إدارة الأصول من خلال زيادة تطوير قدرات الجهات الفاعلة الحالية وجذب جهات جديدة إذا لزم الأمر.

3. تطوير البيئة التنظيمية ورفع مستويات الحوكمة والشفافية

عند تطوير المبادرات الرئيسة المذكورة أعلاه، سيركّز البرنامج على ضمان استقرار البنية التحتية للسوق وأمنها وشفافيتها لتعزيز ثقة المستثمرين/المصدرين. ولتحقيق هذا الهدف، سيسعى البرنامج إلى زيادة رقمنة عملية فتح الحسابات الاستثمارية لتعزيز تجربة المستثمرين. ايضاً، سيعزز البرنامج أيضاً الأمن المعلوماتي لضمان استقرار البنية التحتية وسلامتها. وأخيراً، سيركز البرنامج أيضاً على مركز المقاصة المبني على الطرف النظير، لأجل ترقية نموذج ما بعد التداول ونموذج إدارة المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تطوير الإطار التنظيمي للإشراف والرقابة على مؤسسات البنية الاساسية للسوق (السوق المالية، مركز الايداع، مركز المقاصة)، لغرض التأكد من التزام مؤسسات البنية الأساسية للسوق بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق وإجراءاته، والتأكد من فعاليّة البنية الأساسية للسوق المالية السعودية.

4. بناء القدرات المعرفية والفنية للمشاركين في السوق المالية

غالباً ما تتم الإشارة إلى تعزيز قدرات المشاركين في السوق وتطورهم (مثل المستثمرين والوسطاء) كمجال تركيز رئيسي لزيادة تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية. سيركز البرنامج على تعزيز القدرات المحلية والتطور والقدرات من خلال أكاديمية للقطاع المالي تغطي مختلف القطاعات الفرعية لتحسين المهارات والقدرات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم إمكانية إنشاء كيان تنظيمي للرقابة على مكاتب المراجعة التي تراجع اعمال الشركات المدرجة لضمان الامتثال لأعلى معايير الإفصاح والشفافية.

III. الأهداف الرئيسة لتشجيع وتمكين التخطيط المالي (الادخار ومنتجات أخرى)

تم العمل على الاستراتيجية الوطنية للادخار بهدف معالجة المستويات المتدنية للادخار في المملكة العربية السعودية، وفي عام 2019م تم الخروج باستراتيجية التثقيف المالي والتي تهدف إلى تحسين السلوكيات المالية لدى الأفراد في المملكة. في عام 2020م، تقرر تحديث الاستراتيجية الوطنية للادخار لمعالجة الأسباب الجذرية لمستويات الادخار المتدنية في المملكة من خلال رفع مستويات الوعي والثقافة المالية وتحسين السلوكيات المالية للأفراد. ولتحقيق ذلك، تم دمج الاستراتيجية الوطنية للادخار والاستراتيجية الوطنية للتثقيف المالي في استراتيجية واحدة بأسم «الاستراتيجية الوطنية للادخار والتثقيف المالي» التي تهدف إلى تحقيق المعرفة والإلمام بالشؤون المالية في المملكة، بحيث يتمتع الأفراد بالقدرة على الادخار واتخاذ قرارات مالية سليمة من خلال إظهار السلوكيات التي تحقق رفاههم المالي، بما يؤدي بهم إلى مستويات معيشة أعلى ونوعية حياة افضل، فعلى سبيل المثال تركز الاستراتيجية المحدثة على توفير منتجات آمنة وذات معايير عالية وعلى توفير مختلف الأدوات والقنوات الادخارية المتنوعة أمام الأفراد، بما يسهل لهم الوصول للمنتجات والخدمات المالية المختلفة و توفير أطر تنظيمية وتشريعية داعمة، بالإضافة إلى توفير سبل التواصل والتنسيق الفاعلة بين الجهات المعنية الرئيسة. علما بأن الاستراتيجية تحت المراجعة وسيتم تحديث الركيزة الثالثة بعد اعتمادها.

IV. الأهداف الرئيسية للتقنية المالية

حُددت أهداف التقنية المالية في الفصل السادس

ب) الاعتبارات الاستراتيجية

اتخذ البرنامج عدداً من القرارات بشأن الاعتبارات الاستراتيجية الموجودة داخل إطار البرنامج (سواءً كانت التعارضات أو الاعتمادات) بناءً على التحليلات والدراسات المعيارية التالية:

(جدول رقم 11)

الاعتبارات الاستراتيجية		
الموضوع	الوصف	القرار المتخذ
الاستقرار المالي	سيناريوهات مختلفة لتحقيق النمو مع الحفاظ على الاستقرار العام للقطاع	نظر البرنامج بعناية في الآثار على الاستقرار المالي المترتبة على تحقيق مستوى النمو المستهدف في القطاع المصرفي. وتدل الأزمة المالية العالمية والأزمات السابقة في الدول النامية على أنّ عدم القدرة على تحقيق التوازن بين النمو المصرفي والاستقرار سيشكل مخاطر كبيرة على الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل. لذلك، سيتماشى البرنامج مع المعايير الدولية للاستقرار لرصد سلامة القطاع والحفاظ عليها. ومن أجل عدم المخاطرة بتحقيق أهداف رؤية 2030، سينوع البرنامج مصادر التمويل عن طريق تعميق سوق أدوات الدين وأسواق رأس المال. كما يدعم البرنامج استقلالية الجهات التنظيمية في ممارسة دورها الرقابي على القطاع
تقديم منتجات مالية متطورة	نظر البرنامج في الوقت المناسب إلى تقديم منتجات مالية متطورة (مثل المشتقات المالية).	يتمثل أحد الأهداف الرئيسة للبرنامج في تنويع فئات الأصول المتاحة للمستثمرين في الأسواق المالية، إلا أن التركيز في السوق ينصب على المتداولين الأفراد ولا تزال القدرات المؤسساتية لم تُبن بعد. لذلك، قرر البرنامج أن يتم إدخال المشتقات بطريقة تدريجية ابتداء من القنوات الأسهل، بعد إعداد البنية التحتية لإدارة المخاطر ذات الصلة (أي الطرف النظير المركزي) وأكاديمية القطاع المالي، التي يمكن أن توفر التدريب اللازم للمشاركين في السوق. ويدعم البرنامج برنامج صناديق الاستثمار المتداولة في السوق القائم حاليًا في السوق المالية (تداول) لتنويع فئات الأصول.
التوجه نحو الرقمنة	التوجه نحو الرقمنه وتقليل الفروع في القطاع البنكي	تعد الرقمنه في القطاع المالي من اهداف البرنامج والتي بدورها ستحدث نقلة منها تقليل الفروع لبعض القطاعات المالية ، ولكن اخذ بالاعتبار في مبادرات البرنامج الخاصه بالرقمنه بأهمية استحداث وظائف وذلك لكون القطاع جديد على القطاع المالي

(جدول رقم 12)

الاعتبارات الاستراتيجية		
الموضوع	الوصف	القرار المتخذ
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	التمكين من نمو المنشآت المتخصصة في نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	نظر البرنامج بشكل عميق فيما يخص الأدوات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبشكل أخص اللوائح التي تمكن من انتشار جهات متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتم الأخذ بعين الاعتبار اللوائح المصدرة من البنك المركزي السعودي التي تسمح بإنشاء مثل هذه المنشآت التمويلية المتخصصة (كالمصارف المتخصصة في اقراض أو تمويل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة). كما أخذ بالاعتبار العمل الحالي على انشاء «بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة».

ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى

عمل فريق برنامج تطوير القطاع المالي على تحديد حالات التعارض والاعتمادات المحتملة مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى. وفيما يلي تفاصيل حالات التعارض والترابط هذه:

حالات الاعتمادات

(جدول رقم 13)

حالات الاعتمادات	البرامج ذات الصلة	القرارات الاستراتيجية
تطوير قطاع الرهن العقاري	برنامج الاسكان	المواءمة مع برنامج تحقيق الرؤية الخاص بالإسكان لتركيز الجهود على إدخال ضمان الرهن العقاري، وبناء المساكن بأسعار معقولة، وإعداد سوق إعادة التمويل لمواصلة تطوير قطاع الرهن العقاري
تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة	برنامج التحول الوطني، برنامج الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية.	تعتمد مختلف البرامج على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فمن خلال سماح برنامج تطوير القطاع المالي بالحصول على التمويل، يتم تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت نفسه، يعتمد برنامج تطوير القطاع المالي على هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة هذه المنشآت المستحقة للائتمان.
تطوير بيئة الأعمال	صندوق الاستثمارات العامة، برنامج التخصيص، برنامج الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية.	سيعزز برنامج تطوير القطاع المالي من إمكانية الحصول على التمويل وفرص تنويع التمويل للقطاع الخاص، وستستفيد برامج عديدة من هذه الأنشطة.
تطوير سوق رأس المال	صندوق الاستثمارات العامة، برنامج التخصيص، برنامج الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية.	إن إنشاء سوق رأس مال متطورة سيُمكّن مختلفَ البرامج من تحقيق أهدافها في التمويل، والتمكين المالي بأدوات تمويل أكثر تنوعاً.

حالات التعارض

(جدول رقم 14)

حالات التعارض	البرامج ذات الصلة	القرارات الاستراتيجية
التخطيط المالي والتركيز على الادخار	برنامج التحول الوطني.	قد يؤثر ازدياد التركيز على الادخار سلبياً على النمو الاقتصادي على المدى القصير مع انصراف المواطنين عن الاستهلاك، إلا أن الأثر سيعود إلى الوضع الطبيعي على المدى الطويل وسيدعم النمو الإنتاجي.

الفصل
الخامس

محفظة المبادرات

أ) محفظة المبادرات

ب) المبادرات المحورية

ج) المبادرات المكتملة

أ) محفظة المبادرات

تُرجمت طموحات البرنامج، والتزاماته، وركائزه، واعتباراته الاستراتيجية، إلى عدد من المبادرات الرامية إلى تحقيق التزامات البرنامج. وتشكل هذه المبادرات أيضاً قاعدةً لتحقيق تطلعات رؤية 2030.

وقد استُعرضت المبادرات الحالية ذات الصلة بالتزامات البرنامج وربُطت بالركائز الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، صُممت المبادرات وفق دراسة تحليلية لمتطلبات البرنامج، مع النظر كذلك إلى أفضل الممارسات العالمية واختيار المناسب منها للمملكة. ويقدم الجدول أدناه تفاصيل عن هذه المبادرات.

(جدول رقم 15)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	تمكين جهات فاعلة جديدة (مثل: شركات التقنية المالية) من دخول السوق لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال/ خلق فرص العمل وتعزيز المنافسة في القطاع الخاص لدفع الابتكار وجودة الخدمة	البنك المركزي السعودي	زيادة عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية إلى حوالي 230 جهة في عام 2025	1) حصة المعاملات غير النقدية 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية 3) الائتمان للقطاع الخاص 4) أصول القطاع المصرفي
التوجه نحو مجتمع غير نقدي	تعزيز استخدام حلول المدفوعات الرقمية من خلال انشاء وتطوير حلول دفع مبتكرة لتسهيل التعاملات المالية للأفراد والمؤسسات من مختلف القطاعات	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات إلى 70% في 2025	1) حصة المعاملات غير النقدية 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

(جدول رقم 16)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تعزيز تنفيذ التأمين الإلزامي الصحي	ضمان فرض التأمين الإلزامي الصحي للحد من الممارسات الاحتيالية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم (على سبيل المثال، زيادة إجمالي أقساط مكتتبة، وزيادة الحجم، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل) من خلال إشراف أكثر صرامة	البنك المركزي السعودي	1) زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: 2.4% بحلول عام 2025 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%): 45% بحلول عام 2025	1) إجمالي الأقساط المكتتبة / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)
تعزيز تنفيذ التأمين الإلزامي للمركبات	ضمان فرض التأمين الإلزامي على المركبات للحد من الممارسات الاحتيالية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم (على سبيل المثال: زيادة إجمالي أقساط مكتتبة، وزيادة الحجم، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل) من خلال إشراف أكثر صرامة	البنك المركزي السعودي	1) زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: 2.4% بحلول عام 2025 2) نسبة تغطية التأمين - المركبات (%): 77% بحلول عام 2025	1) إجمالي الأقساط المكتتبة / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2) نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)
تحسين أنظمة ولوائح التأمين القائمة	تعزيز أنظمة التأمين القائمة وإصدار أنظمة جديدة، وإعادة النظر في توزيع المسؤوليات على الجهات التنظيمية،بما يضمن تعديل نظام التأمين الحالي	البنك المركزي السعودي	زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4% في 2025، نسبة تغطية التأمين - الصحي (%) إلى 45% بحلول عام 2025	1) نسبة تغطية التأمين - المركبات (%) 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%) 3) إجمالي الأقساط المكتتبة / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(جدول رقم 17)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	يتيح الإقراض غير المباشر القدرة على الاستفادة من شبكة مقدمي القروض غير البنكية التجارية لتوزيع القروض على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، من خلال إمدادها بالتمويل منخفض التكاليف وإعادة التمويل. وهذا من شأنه أن يحسن توفر مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما سيحسن عملياتها واستثماراتها	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	زيادة مؤشر قيمة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مانسبته 11% في عام 2025	1) أصول القطاع المصرفي 2) ائتمان القطاع الخاص 3) قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبه مئوية من قروض البنوك
رفع رأس المال ودعم التحول لبرنامج كفالة	يتم الآن إعادة هيكلة برنامج كفالة لضمان استدامته واستمرار الدعم الناجح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	زيادة مؤشر قيمة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مانسبته 11% في عام 2025	1) ائتمان القطاع الخاص 2) قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبه مئوية من قروض البنوك
صندوق الاستثمار الجريء الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	تأسيس صندوق رأس مال جريء حكومي يركز على الاستثمار في المنشآت خلال مراحل نموها المبكرة ومن ثم يستهدف الفجوات في التمويل الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الخاضعة لتغطية تمويل الملكية أو الاستثمار الجريء في صندوق الصناديق	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	دعم نمو الشركات الناشئة وتنويع مصادر تمويلها من خلال زيادة استثمار القطاع الخاص في الشركات الناشئة خلال مراحل نموها المبكرة	1) ائتمان القطاع الخاص

(جدول رقم 18)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
ربط وتمكين مقدمي الخدمات بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات	تمكين وتسهيل الربط بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات للجهات المالية المرخصة بطريقة مبسطة ومناسبة وآمنة	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات إلى 70% في عام 2025 زيادة مؤشر عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية إلى 230 شركة في عام 2025	1) حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%) 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تسهيل التعاملات الإلكترونية لنشاطات التمويل	تحويل قطاع التمويل إلى قطاع مالي ذكي، رفع و تحسين إجراءات منح التمويل. مما يضمن الاستخدام الفعال والكفوء للموارد، وتعزيز ثقافة الشمول المالي	البنك المركزي السعودي	زيادة مؤشر الائتمان للقطاع الخاص إلى 2053.2 مليار في عام 2025	1) ائتمان للقطاع الخاص
تفعيل إلزامية التأمين في القطاعات التجارية	دراسة مدى فاعلية التغطيات التأمينية الالزامية في المملكة والإجراءات المتخذه في حال عدم الالتزام بها	البنك المركزي السعودي	زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4% في عام 2025	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
دعم مجال الابتكار في القطاع المالي	رفع الوعي العام بشأن فوائد منتجات وخدمات التقنية المالية في خفض التكاليف، وتسريع وتيرة الخدمات ورفع معاييرها بما يدعم جهود تحويل المملكة إلى مجتمع غير نقدي	فنتك السعودية	زيادة عدد شركات التقنية المالية، زيادة الحلول والمنصات التقنية الصغيرة، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية، وزيادة مؤشر عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية إلى 230 شركة بحلول عام 2025	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة

(جدول رقم 19)

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
إدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية	حصر الأصول والمشاريع الحكومية التجارية وتقييم قابليتها للإدراج في السوق المالية من خلال لجنة ادراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية وتمكينها من الإدراج في السوق المالية عبر توفير الممكنات لها	وزارة المالية	أن لا يقل عدد الأصول الحكومية المدرجة عن 4 شركات، سوف يسهم في: 1) زيادة القيمة السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2) زيادة حصة المستثمرين المؤسسيين من القيمة المتداولة 3) زيادة ملكية المستثمرين الأجانب	1) حصة سوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة 3) ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم الحره
تعميق سوق أدوات الدين	تشجيع نمو سوق أدوات الدين لزيادة تنويع خيارات التمويل للقطاع العام/الخاص وخلق فئة جديدة من الأصول للمستثمرين	هيئة السوق المالية	تنويع خيارات التمويل لكل من القطاع الخاص والعام، انشاء فئة أصول جديدة للمستثمرين، وتنويع الإقراض وتحسين الاستقرار المالي	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
التمكين من نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاول أعمال التمويل	زيادة حجم صناديق الاستثمار المتاحة، إضافة المزيد من مصادر التمويل إلى الاقتصاد	هيئة السوق المالية	زيادة صناديق الاستثمار	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
تعزيز مستوى خدمات إدارة وحفظ الأصول لدى الأشخاص المرخص لهم من خلال الجهات والصناديق الحكومية	تخصيص جزء من الأصول المدارة من قبل الحكومة لتتم إدارتها من قبل الأشخاص المرخص لهم محليًا	هيئة السوق المالية	1) زيادة الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) تحسين قدرات الوسطاء الماليين	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية	تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية لزيادة نسبة ما يشكله السوق من اجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السعودي	تداول	1) زيادة عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية 2) رفع القيمة السوقية 3) زيادة عدد ورش العمل التوعوية حتى تصل لـ 120 ورشة عمل بحلول 2025	1) حصة سوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) عدد المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة المدرجة، كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات المدرجة 3) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة 4) ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم الحرة 5) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

(جدول رقم 20)

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التمكين من إنشاء مؤسسات بنية أساسية للسوق المالية	تطوير الإطار التنظيمي للإشراف والرقابة على مؤسسات البنية الاساسية للسوق (السوق المالية، مركز الايداع، مركز المقاصة) ليتضمن المهام والمسؤوليات والمنهجية المتبعة في الاشراف والرقابة على مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية السعودية	هيئة السوق المالية	تحسين البيئة التنظيمية لمؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%) 2) القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
الربط مع مراكز الإيداع الدولية فيما يخص سوق السندات	ربط أنظمة مراكز الإيداع العالمية مثل Clear-stream و Euroclear تماشيا مع الممارسات العالمية، لدعم سوق أدوات الدين بشكل عام والسندات الحكومية بشكل خاص	ايداع	تكثيف سعة السوق المحلي من خلال زيادة قاعدة المستثمرين الأجانب والطلب على أدوات الدين المحلية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
تسهيل مناقلات الأوراق المالية بين المتداولين الأساسيين وعملائهم والشركات التابعة لهم للإصدارات الجديدة	تطوير التسوية في أسواق الدين المحلية من خلال توفير آلية لنقل الأوراق المالية بين المتداولين الأساسيين وعملائهم free of payment (FOP)) في السوق الأولية والثانوية	تداول	تحسين بيئة اسواق الدين للتماشى مع الأسواق العالمية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
تطوير اللوائح الخاصة بتشجيع الشركات الأجنبية لطرح أسهمها في السوق المالية السعودية	التمكن من إتاحة مزيد من الخيارات الاستثمارية للمستثمرين في سوق الأسهم السعودية، شركات أجنبية مدرجة في سوق الأسهم السعودية بالإضافة إلى تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقواعد الإدراج لعكس المفاهيم التنظيمية المعتمدة	هيئة السوق المالية	زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق السعودية، تنويع قاعدة المستثمرين، وزيادة جاذبية السوق	1) عدد الادراجات سنوياً في سوق الأسهم السعودية 2) حصة سوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 3) نسبة ملكية المستثمرين الاجانب من اجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)

(جدول رقم 21)

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تمكين الاعتراف المتبادل للمنتجات الاستثمارية وإدارة الأصول خارج المملكة	تنظيم الخدمات المالية، بحيث تتيح للشركات المالية تقديم منتجات مالية معينة عبر الحدود، مما يمكنها من القيام بأعمال تجارية في هذه الدول دون الحاجة إلى مزيد من التراخيص من قبل الجهات المنظمة دوليًا.	هيئة السوق المالية	تعزيز الخبرات والتبادل المعرفي في مجال إدارة الأصول وتنويع قاعدة المستثمرين	1) الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
تهيئة الإطار التنظيمي لإصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية (STO)	دراسة إصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص دورها الاشرافي على مقدمي الخدمات والمشاركين في إصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية وفقاً لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية	هيئة السوق المالية	تحفيز الإستثمار وتنويع المنتجات الاستثمارية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
معالجة آلية احتساب الزكاة على المنتجات المالية	تكمن أهمية معالجة المعاملة الزكوية وطريقة احتسابها وكذلك ضريبة الاستقطاع، في تأثيرها البالغ على جاذبية المنتجات المالية لدى المستثمرين لأنها تؤثر على نسبة ما يتحصلونه من الأرباح. وتأتي منتجات سوق أدوات الدين والصكوك على رأس ذلك، نظرًا لطبيعتها قليلة المخاطر والأرباح نسبيًا	هيئة السوق المالية	تحفيز الإصدار والتداول للأوراق المالية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) نسبة ملكية المستثمرين الاجانب من اجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)
تطوير سوق اتفاقيات إعادة الشراء لأدوات الدين	تطوير سوق اتفاقيات اعادة الشراء لأدوات الدين، للمساهمة في الاستقرار النقدي عن طريق تحسين قدرة البنوك في إدارة السيولة	البنك المركزي السعودي	زيادة السيولة في أسواق الدين	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
التمويل المستدام في المملكة العربية السعودية و (ESG)	العمل على اصدار ادوات دين سيادية مستدامة وإصدار اطار عمل مستدام، بالإضافة الى العمل على النظر في تحسين تقييم المملكة العربية السعودية لدى وكلات تقييم المعايير البيئية، الاجتماعية وادارة الحوكمة	المركز الوطني لإدارة الدين	1) تنويع قاعدة المستثمرين لدى المملكة و الوصول إلى الطلب المتزايد عاليما نحو الاستثمارات المستدامة 2) زيادة الشفافية لما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود نحو الامتثال بالمعايير الدوليه لـ ESG 3) تمويل مشاريع ومصروفات لبرامج ومشاريع محلية متماثلة مع معايير الاستدامة العالمية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الركيزة الاستراتيجية الثالثة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)

(جدول رقم 22)

الركيزة الاستراتيجية الثالثة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي)الادخار، وما إلى ذلك				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
إنشاء كيان وطني للادخار (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)	إنشاء كيان وطني مستقل للادخار يهتم بتوفير منتجات الادخار المدعومة من الحكومة، وتحفيز المدخرات الخاصة من خلال توفير منتجات مخصصة، وتشجيع المنافسة على الادخار، والسماح للعملاء الأفراد بالادخار في الصكوك الحكومية	وزارة المالية	1) زيادة عدد منتجات الادخار المطروحة في السوق 2) زيادة إجمالي المدخرات من قبل الأسر في المملكة 3) تسهيل الوصول إلى منتجات الادخار عبر تطوير واجهة رقمية سلسة	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

الركيزة الاستراتيجية الرابعة: التقنية المالية

محفظة المبادرات لركيزة التقنية المالية في الفصل السادس

ب) المبادرات المكتملة

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
إتاحة فرص متكافئة لشركات التمويل	معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها شركات التمويل (مثل الحصول على التمويل، والضرائب) لتعزيز المنافسة مع المصارف	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
تسريع إطلاق منتجات إعادة التمويل العقاري	تنفيذ إعادة التمويل العقاري من قبل «شركة إعادة التمويل العقاري» (بما في ذلك تصميم المنتجات)	شركة إعادة التمويل العقاري	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بنمو الرهن العقاري
تصميم وإطلاق منتجات ضمان الرهن العقاري	تقديم منتجات ضمان الرهن العقاري غير المتوفرة حاليًا في السوق لتوفير إمكانية الوصول إلى التمويل العقاري، خاصةً للفئات ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض	صندوق التنمية العقارية	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بنمو الرهن العقاري
تحسين تسجيل الرهن العقاري وممارسات التنفيذ	تعزيز تسجيل الرهن العقاري وممارسات التنفيذ لدفع نمو محفظة الرهن العقاري من خلال زيادة حماية حقوق المقرض	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بنمو الرهن العقاري
إنشاء بنية تحتية للتمويل فائق الصغر والتأمين فائق الصغر	وضع إطار تنظيمي وقانوني لتمكين التمويل فائق الصغر والتأمين فائق الصغر	البنك المركزي السعودي	زيادة مساهمة الشركات فائقة الصغر وذوي الدخل المنخفض
بناء منصة وطنية إلكترونية للتخصيم	تطوير منصة إلكترونية للتخصيم على نظام «إيصال» المطور حديثًا	البنك المركزي السعودي	نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ في مجال التأمين لزيادة الحجم والملاءة	تعزيز القواعد والأنظمة القائمة حول الدمج والاستحواذ لتسهيل الاندماج في قطاع التأمين من خلال توضيح/ تسهيل عملية تصفية الشركات، مما سيجعل شركات التأمين ذات رأس مال وقدرة وكفاءة أفضل لخدمة السوق	البنك المركزي السعودي	ضبط سوق التأمين مما سيؤدي إلى تقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وزيادة الحجم، وتقوية الميزانيات العمومية

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
تحفيز القطاع المالي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	دفع القطاع الخاص (كالمصارف) إلى زيادة حصة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين المنظومة القائمة أولاً (على سبيل المثال، إعادة هيكلة مجلس إدارة برنامج "كفالة" وتمكين شركتي "بيان" و"سمة" من جمع بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة) ومن ثم إدخال مستهدف إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة	البنك المركزي السعودي	زيادة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك إلى 11% بحلول عام 2025
مراجعة / إدخال متطلبات التأمين المرتبطة بنظام الرهن العقاري	دراسة أنظمة التأمين للتمكن من ربطها بنظام الرهن العقاري فحالياً لا يغطي التأمين ممتلكات الرهن العقاري إلا بشكل محدود	البنك المركزي السعودي	زيادة مستوى حماية الأفراد المتملكين للعقار والمقرضين الذي يقبلون العقار كضمان
فتح المجال أمام سوق المشتقات	إنشاء سوق لطرح وتداول عقود المشتقات المالية	هيئة السوق المالية	زيادة حصة المستثمرين المؤسساتيين من القيمة المتداولة
التمكين من إنشاء ونمو الصناديق الوقفية	إنشاء بنية تحتية لصناديق الوقف	هيئة السوق المالية	زيادة صناديق الوقف المطروحة والمدارة من قبل المؤسسات المالية المرخصة، زيادة قوة الوسطاء الماليين، دعم نمو قطاع إدارة الأصول، وتوفير مصدر لتمويل الأنشطة الخيرية.
تعزيز أمن المعلومات	تحسين أمن المعلومات للسوق المالية من خلال تبادل المعلومات والرصد وتطبيق أفضل الممارسات العالمية	هيئة السوق المالية	1) تقليل عدد حوادث الهجمات الالكترونية 2) تحسين درجة مؤشر أمن المعلومات العالمي

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
إعداد إطار لمخاطر المالية العامة وأثرها على القطاع المالي	تركز المبادرة على وضع إطار عمل شامل لتصنيف مخاطر المالية العامة وتقييمها ومراقبتها، إذ أن الاقتراض والقطاع المالي ينموان في الوقت الراهن بسرعة دون مواءمة واضحة بين ميزان المالية العامة والقطاع الخاص	وزارة المالية	سوف تسفر هذه المبادرة عن أفضل الممارسات والتفاعلات في إدارة المخاطر على القطاع المالي بأسره
وضع آلية لتسهيل الوصول الى المؤشرات المالية والاقتصادية وتوحيدها	وضع آلية لتسهيل الوصول لأبرز المؤشرات المالية والاقتصادية من خلال تحديد البيانات المالية المطلوبة وتحديد ملاك هذه البيانات من الجهات الحكومية ذات العلاقة وتوحيدها، وتحديد مواعيد النشر والمصدر، وذلك لتسهيل وتسريع الوصول للمعلومات والبيانات المطلوبة من قبل المستثمرين المحليين والدوليين، والباحثين ومختلف الجهات الحكومية والخاصة.	وزارة المالية	ستؤدي هذه المبادرة إلى تنساق أفضل عند التواصل مع الجمهور الدولي
دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة وراس المال الجريء	توسيع صناديق الاستثمار المتاحة للمستثمرين المتطورين	هيئة السوق المالية	1) زيادة حجم ومشاركة صناديق الملكية الخاصة / رأس المال الجريء 2) زيادة التمويل للشركات الناشئة / التمويل المبكر
تبسيط الوصول إلى منتجات الادخار المصرفي	توسيع نطاق وتوزيع الخدمات المالية تطوير البيئة التي يمكن أن تخلق مقدمي خدمات بديلة (مثل الوكلاء ومؤسسات التمويل الأصغر).	البنك المركزي السعودي	1) زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار المصرفي بسبب زيادة الوصول إلى المناطق النائية 2) زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار التأمينية بسبب تعزيز قواعد التأمين المصرفي

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
تقديم حوافز للبنوك لجذب الودائع طويلة الأجل	النظر في تحفيز البنوك من خلال تعديل النسب التنظيمية لتعزيز الودائع المستقرة وطويلة الأجل بدلا من ودائع الحسابات الجارية	البنك المركزي السعودي	زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار المصرفي بسبب زيادة الاحتياجات التنظيمية للقطاع الخاص
توزيع برامج استثمار جماعي من خلال جهات أخرى غير الأشخاص المرخص لهم	توسيع نطاق الوصول وزيادة عمق منتجات برامج الاستثمار الجماعي من خلال تمكين الأشخاص المرخص لهم من الاستفادة من قنوات التوزيع القائمة، بما في ذلك المصارف، للوصول إلى المستهلكين النهائيين	هيئة السوق المالية	زيادة في المدخرات المودعة في منتجات برامج الاستثمار الجماعي بسبب تسهيل القيود المفروضة على التوزيع
تطوير منتجات مصممة خصيصا للفئات ذات الدخل المنخفض	زيادة مستوى الادخار لدى الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال تصميم وتطوير وإطلاق منتج/ منتجات ادخار مرتبطة بالإقراض الاجتماعي	بنك التنمية الاجتماعية	1) زيادة في المدخرات المودعة في حسابات الادخار: 1+ – 2 مليار ريال سنويًا 2) عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادخار: 1+ من المخططات المتاحة
تعزيز دخول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح حسابات للدخول إلى السوق المالية السعودية	توفير الوصول السريع والمباشر إلى سوق المال السعودي للمستثمرين الأجانب المؤهلين	هيئة السوق المالية	1) تقليل الوقت وتحسين مستوى الملائمة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بعملية فتح حساب للمستثمرين المؤهلين 2) زيادة ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم 3) زيادة مساهمة المستثمرين الأجانب في القيمة المتداولة
التمكين الرقمي لعملية فتح حساب الاستثمار	إنشاء عملية رقمية لـ «أعرف عميلك» وفتح حساب استثمار	هيئة السوق المالية	1) زيادة عدد المستثمرين في أسواق رأس المال 2) زيادة سهولة الوصول إلى السوق السعودي 3) زيادة المنافسة العادلة بين الأشخاص المرخص لهم وبخاصة المحليين

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
دراسة جدوى إنشاء هيكل تنظيمي مستقل للرقابة على مكاتب المراجعة التي تراجع اعمال الشركات المدرجة	تحسين جودة التدقيق في الشركات العامة ما يؤدي إلى تسهيل تدفق ونوعية المعلومات للمستثمرين، وذلك لتعزيز الشفافية والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية	هيئة السوق المالية	1) جذب المستثمرين المحليين والأجانب 2) زيادة ملكية المستثمر الأجنبي في القيمة السوقية للأسهم. 2) تعزيز ثقة المستثمرين 3) تحسين معايير الحوكمة
إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تغطي جميع القطاعات الفرعية	مأسسة تطوير المهارات/المعارف/ الخبرات الحالية في جميع القطاعات الفرعية على أساس المعهد المالي الحالي	هيئة السوق المالية	تطوير المهارات المعرفية، والقدرات، والخبرات للعاملين الحاليين في القطاع المالي، بالإضافة الى مساهمة المبادرة كممكن لتحقيق جميع المؤشرات المرتبطة بالاستقرار
إنشاء مركز المقاصة المبني على الطرف النظير (CCP)	إنشاء مركز للمقاصة يتماشى مع مبادئ الطرف النظير المركزي لضمان الأخذ بأساليب إدارة المخاطر المناسبة بما يتماشى مع المعايير الدولية الأفضل في فئتها	هيئة السوق المالية	1) زيادة إيرادات ما بعد التداول للسوق المالية السعودية 2) زيادة الكفاءة التشغيلية 3) تقليل المخاطر التشغيلية 4) تسهيل توزيع الأرباح
رقمنه إجراءات «اعرف عميلك» وتسهيل المعالجة المباشرة (من طرف إلى طرف)	مراجعة الأنظمة الحالية للسماح بضم العميل الرقمي، و إجراءات اعرف عميلك، و المعالجة المباشرة من طرف إلى طرف (على سبيل المثال، فتح الحسابات للأفراد، فتح الحسابات للمؤسسات الفردية، فتح الحسابات للشركات)	البنك المركزي السعودي	1) تبسيط وزيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات المصرفية 2) تعزيز كفاءة العمليات المصرفية

ج) المبادرات المحورية

الركيزة: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

المبادرة المحورية الأولى: فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية، المملوكة من البنك المركزي السعودي، على تمكين جهات فاعلة جديدة (مثل: شركات التقنية المالية) من دخول السوق لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال/خلق فرص العمل وتعزيز المنافسة في القطاع الخاص لدفع الابتكار وجودة الخدمة.

وتتألف هذه المبادرة الفاعلة من:

- إنشاء وحدة المدفوعات المركزية داخل البنك المركزي السعودي لتنظيم المدفوعات في المملكة العربية السعودية.
- إصدار تراخيص جديدة للجهات الفاعلة الابتكارية غير المصرفية (مثل المدفوعات والمنصات) عبر البيئة التجريبية.
- العمل على إصدار نظام المدفوعات وخدماتها.
- دراسة استقصائية على الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية في المملكة، بعد دخول الجهات السعودية، لمعرفة التحديات التي تواجههم وتطوير قطاع التقنية المالية .
- خصخصة أنظمة مدفوعات الإدارة العامة لنظم المدفوعات/سداد، المتمثلة بإنشاء شركة المدفوعات السعودية.
- تطوير صناديق/ خطط مسرّعة/حاضنات مركّزة على التقنية المالية من أجل تعزيز تمويل شركات التقنية المالية.

الأساس المنطقي

سيكون لفتح الخدمات المالية للجهات الفاعلة غير المصرفية فوائد متعددة، من بينها:

- دعم تطوير منظومة للابتكار في القطاع المالي
- تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في القطاع المالي
- تحسين جودة الخدمة للمستهلكين من خلال زيادة المنافسة
- تعزيز قدرات الإقراض لقطاعات محددة

الأثر المتوقع

سيكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على الاقتصاد:

- زيادة عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية: 230 تقريبا في 2025

المبادرة المحورية الثانية: التوجه نحو مجتمع غير نقدي

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية، المملوكة من البنك المركزي السعودي، على تعزيز استخدام حلول المدفوعات الرقمية من خلال إنشاء وتطوير حلول دفع مبتكرة لتسهيل التعاملات المالية للأفراد والمؤسسات من مختلف القطاعات. وذلك لتقليل النقد المتداول، وتقليل كلفة النقد في الاقتصاد، وضمان مزيد من الشفافية للحكومة لمتابعة التدفقات النقدية

وتتألف هذه المبادرة الفاعلة من:

- خدمة مدى أونلاين
- منصة فواتير الأعمال الالكترونية
- خدمة مدى Pay للهواتف الذكية
- نظام المدفوعات الفورية
- دراسة تفعيل خدمات الدفع الإلكترونية في القطاعات والمناطق غير المخدومة في المملكة من خلال توفير وسائل الدفع الالكترونية

الأساس المنطقي

سيكون لتقليص النقد المتداول تأثيرات متعددة على الاقتصاد، بما فيها:

- تكاليف إدارة والتعامل بالنقد
- ضمان المزيد من الشفافية للحكومات لرصد التدفقات النقدية لأغراض الضرائب ومكافحة جريمة التستر التجاري
- إتاحة معلومات أفضل لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتتبع الأداء بشكل أسهل

الأثر المتوقع

سيكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على الاقتصاد:

- زيادة حصة المعاملات غير النقدية (كنسبة مئوية من إجمالي المعاملات) لتصل إلى: 70% في 2025

المبادرة المحورية الثالثة: تعزيز تنفيذ التأمين الإلزامي للمركبات

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية على ضمان فرض التأمين الإلزامي على تأمين المركبات للحد من الممارسات الإحتيالية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم (على سبيل المثال، زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة، وزيادة الحجم، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل) .

الأساس المنطقي

سيكون لفرض التأمين الإلزامي منافع متعددة للقطاع الخاص، بما فيها:

- تعزيز قطاع التأمين الخاص من خلال زيادة الأقساط المكتتبة
- حماية ثروة الأفراد، وحفظ حقوق متضرري الحوادث المرورية
- زيادة حجم شركات التأمين وتحسين نسبة التكلفة إلى الدخل

الأثر المتوقع

- زيادة عمق سوق التأمين (إجمالي أقساط المكتتبة/ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي):
  - 2.4% في عام 2025
- نسبة تغطية أنواع التأمين - المركبات
  - 77% في عام 2025

المبادرة المحورية الرابعة: تعزيز تنفيذ التأمين الصحي الإلزامي

الوصف

تركز هذه المبادرة المحورية على ضمان فرض التأمين الإلزامي على التأمين الصحي للحد من الممارسات الإحتيالية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم (على سبيل المثال، زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة، وزيادة الحجم، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل).

الأساس المنطقي

سيكون لفرض التأمين الإلزامي منافع متعددة للقطاع الخاص، بما فيها:

- تعزيز قطاع التأمين الخاص من خلال زيادة الأقساط المكتتبة
- حماية ثروة الأفراد
- زيادة حجم شركات التأمين وتحسين نسبة التكلفة إلى الدخل

الأثر المتوقع

- زيادة عمق سوق التأمين (إجمالي أقساط المكتتبة/ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) لتصل إلى:
  - 2.4% في عام 2025
- نسبة تغطية أنواع التأمين - الصحي
  - 45% في عام 2025

الركيزة: تطوير سوق مالية متقدمة

المبادرة المحورية الخامسة: إدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية

الوصف

حصر الأصول والمشاريع الحكومية التجارية وتقييم قابليتها للإدراج في السوق المالية من خلال لجنة ادراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية وتمكينها من الإدراج في السوق المالية عبر توفير الممكنات لها.

الأساس المنطقي

سيولد طرح وإدراج جهات مملوكة من الدولة من خلال الاكتتابات العامة الأولية منافع متعددة للسوق المالية السعودية، من بينها:

- فرصة فريدة لزيادة عمق وسعة السوق المالية السعودية
- جذب للمستثمرين الأجانب والاستثمارات المؤسساتية مع فرص تخارج
- تحسين الحوكمة والأداء والكفاءة للجهات المدرجة

الأثر المتوقع

بناءً على الخطط الأولية من برنامج تحقيق رؤية في جانب الإدراج، سيكون لهذه المبادرة الفاعلة جملة من الأثار التالية على السوق المالية السعودية:

- زيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحالية بـ:
  - 80.8% في عام 2025
- زيادة المشاركة الحالية للمستثمرين المؤسساتيين كنسبة من إجمالي حجم التدول بـ:
  - 44% في عام 2025
- زيادة الملكية الحالية للمستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة بـ:
  - 17.5% في عام 2025

المبادرة المحورية السادسة: تعميق سوق أدوات الدين

الوصف

تركز هذه المبادرة الفاعلة المملوكة من قبل هيئة السوق المالية على تشجيع نمو سوق أدوات الدين لزيادة تنويع خيارات التمويل للقطاع العام/الخاص وخلق فئة جديدة من الأصول للمستثمرين.

تقوم المبادرة الفاعلة على:

- إصدار القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة
- تعديل لوائح سوق أدوات الدين للمستثمرين الأجانب
- تخفيض نسبة الحد الأعلى المقترض واحد من قاعدة رأس المال المؤهلة للبنك
- تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة
- تحسينات على نموذج الطرح الخاص
- دراسة آلية عرض أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً
- تخفيف متطلبات تأهيل المستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر في سوق أدوات الدين
- مواد توعوية لآلية تطبيق واحتساب زكاة أدوات الدين

الأساس المنطقي

ستولد زيادة عمق سوق ادوات الدين منافع متعددة للسوق المالية السعودية، بما فيها:

- تنويع خيارات التمويل لكل من القطاع الخاص والقطاع العام
- إنشاء فئة أصول جديدة للمستثمرين
- تنويع الإقراض وتحسين الاستقرار المالي من خلال تخفيض الحد الأعلى لمقترض واحد
- توفير مصدر تمويل يعتمد عليه مع شروط إفصاح محدودة للمجموعات العائلية

الأثر المتوقع

انطلاقًا من الخطط الأولية، سيكون لهذه المبادرة الفاعلة الأثر التالي على السوق المالية لأدوات الدين في السعودية:

- حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.1% في عام 2025

المبادرة المحورية السابعة: تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية

الوصف

هي مبادرة هدفها تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية لزيادة نسبة ما يشكله السوق من اجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السعودي، وسيتحقق هذا الهدف عن طريق تجاوز التحديات الآتية:

- تصحيح المفاهيم المغلوطة المتعلقة بالإدراج بالتوعية بأهميته للشركات.
- زيادة عدد المنتجات الاستثمارية لإتاحة خيارات أكثر تنوعاً للاستثمار.
- تطوير السوق بالإضافة لتحسينها على الصعيد التنظيمي والتشغيلي.
- تقديم حوافز للشركات وتذليل العوائق التي تواجهها في طريقها للإدراج.

ستتألف هذه المبادرة المحورية من:

- قواعد الإدراج (معدّلة)
- منتدى وطني للحوار بين الشركات المُدرجة وغير المُدرجة (منتدى تداول السنوي)
- لائحة صناديق الاستثمار المحدثة
- إتاحة إدراج الصناديق المغلقة المتداولة في السوق الموازية- نمو
- المفاهيم التنظيمية للإدراج المباشر في السوق الرئيسية
- إتاحة إدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة في السوق الموازية- نمو
- إتاحة إدراج صناديق المؤشرات المتداولة في السوق الرئيسي
- إطلاق حزم الحوافز
- اللائحة التنظيمية لطرح وإدراج أسهم الشركات غير السعودية (ادراج مزدوج)
- ورش عمل توعوية لرفع مستوى الوعي بأهمية الإدراج

الأساس المنطقي

تستهدف المبادرة شريحة المستثمرين المحليين والأجانب على صعيد الشركات أو الأفراد
وتساهم هذه المبادرة بشكل رئيسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي في المستوى الثالث «تطوير سوق مالية متقدمة» عن طريق التغلب على التحديات المذكورة أعلاه.

الأثر المتوقع

من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي (دون احتساب إدراج شركة أرامكو):

- زيادة عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية حتى يصبح العدد 134 إدراج بحلول عام 2025
- رفع نسبة رسملة السوق (أسهم) إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 80.8% بحلول عام 2025

الركيزة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، والادخار، وما إلى ذلك)

المبادرة المحورية الثامنة: إنشاء كيان وطني للادخار (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)

الوصف

تركّز هذه المبادرة المحورية، المملوكة بشكل رئيس من وزارة المالية بإنشاء كيان وطني مستقل للادخار يهتم بتوفير منتجات الادخار المدعومة من الحكومة، وتحفيز المدخرات الخاصة من خلال توفير منتجات مخصصة، وتشجيع المنافسة على الادخار، والسماح للعملاء الأفراد بالادخار في الصكوك الحكومية؛ وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لضمان التشغيل الأمثل للكيان، وذلك لمعالجة انخفاض معدلات الادخار في المملكة.

ستتألف هذه المبادرة المحورية من:

- تقييم المرحلة الأولى: ويتضمن ذلك توصيات ونتائج المرحلة الأولى المعتمدة من قبل لجنة الادخار الوطنية التي تشمل ولا تقتصر على: اليات وحلول تقديم المنتجات، طبيعة المنتجات الادخارية، ميزانيات واليات التمويل المطلوبة، ومعدل الاقبال على المنتجات الادخارية ودراسة الاثر وطبيعة السوق
- تأسيس الكيان
- تشغيل الكيان

الأساس المنطقي

سيعود إنشاء الكيان الوطني للادخار بفوائد عدة على التخطيط المالي في السعودية:

- إعداد نموذج ناجح لتحفيز العرض واستحداث الطلب
- توليد تمويل لقطاع الخدمات المالية في السعودية
- مشاركة المصارف في مسؤولية تقديم منتجات ادخارية
- توزيع منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة إلى الأفراد عبر المصارف وعبر قنوات مباشرة

الأثر المتوقع

من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على ادخار الأفراد في السعودية:

- زيادة عدد منتجات الادخار المطروحة في السوق
- زيادة إجمالي المدخرات من قبل الأسر في المملكة
- تسهيل الوصول إلى منتجات الادخار عبر تطوير واجهة رقمية سلسة

الفصل
السادس

ركيزة التقنية المالية

أ) خطة تنفيذ إستراتيجية التقنية المالية

نطاق استراتيجية التقنية المالية

وصف استراتيجية التقنية المالية

قام برنامج تطوير القطاع المالي بإضافة ركيزة رابعة وهي ركيزة استراتيجية التقنية المالية التي تلبي طموح القيادة -حفظهم الله- والتي تهدف إلى أن تكون المملكة موطناً للتقنية المالية ويكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس مما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع. حيث اعتمدت منهجية العمل على الاستراتيجية من التوجيه الكريم بأن تكون المملكة إحدى الدول الرائدة في التقنية المالية وتكون الرياض محوراً للتقنية.

مساهمة استراتيجية التقنية المالية في رؤية 2030 وارتباطها مع برنامج تطوير القطاع المالي

تعريف التقنية المالية

"الابتكارات المعتمدة على التقنية في خدمات القطاع المالي، والتي قد تنتج نماذج أعمال واستخدامات وحلول وإجراءات جديدة ذات أثر جوهري وملموس في تقديم الخدمات المالية." [1]

تساهم استراتيجية التقنية المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030

- تسهيل ممارسة الأعمال
- تنمية نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- تنمية الاقتصاد الرقمي
- توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية
- تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال
- الاستعانة بالكفاءات الأجنبية المطلوبة
- ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل
- زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
- تطوير العمليات الإلكترونية الحكومية
- بالإضافة إلى 18 هدفًا بصورة غير مباشرة

+

وتصب بشكل مباشر في الركائز الاستراتيجية الحالية لبرنامج تطوير القطاع المالي

- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
- تطوير سوق مالية متقدمة
- تعزيز وتمكين التخطيط المالي

[1] مجلس الاستقرار المالي

طموحات 2030

تطمح الاستراتيجية أن تكون المملكة موطناً للتقنية المالية ويكون الابتكار في الخدمات المالية المُعّتمد على التقنية هو الأساس. كما ستساهم الاستراتيجية في زيادة عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية بالمملكة إلى 525 شركة، وخلق ما يقارب 18 ألف وظيفة في قطاع التقنية المالية، بالإضافة إلى مساهمة قطاع التقنية المالية في ارتفاع الناتج المحلي المباشر إلى 13 مليار ريال سعودي، وارتفاع القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء في شركات التقنية المالية إلى 12 مليار ريال سعودي في عام 2030.

التزامات 2025م

لمواكبة تطلعات الاستراتيجية، تم تحديد مجموعة من الالتزامات للعمل على تحقيقها بحلول عام 2025م.

- تلتزم الاستراتيجية بتعزيز الابتكار في القطاع المالي من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة وتمكين تأسيس شركات جديدة في مجال التقنية المالية من خلال زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة الى 230 شركة بحلول عام 2025م.

- كما تسعى الاستراتيجية لرفع حصة المعاملات غير النقدية (المعاملات الرقمية) لقطاع الأفراد، المستخدم عالميًا، وذلك لضمان التقليل من استخدام النقد لتصل الى نسبة 70% بحلول عام 2025م.

- كما تطمح الاستراتيجية الى رفع القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء في شركات التقنية المالية لتصل الى 2.6 مليار ريال سعودي بحلول عام 2025 سعيا لتعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي مما سيساهم في نمو وبناء شركات التقنية المالية.

- وتهدف الاستراتيجية بأن يكون لقطاع التقنية المالية مساهمة في الناتج المحلي المباشر لقيمة تقارب 4.5 مليار ريال سعودي بحلول عام 2025، مما يعزز توجه المملكة في تنويع مصادر الدخل، كما تسعى الإستراتيجية إلى بناء الكفاءات اللازمة في قطاع التقنية المالية وخلق ما يقارب 6 آلاف وظيفة مباشرة بحلول عام 2025.

تركز الاستراتيجية على القطاع المالي المحلي لتحقيق الأثر الاقتصادي المنشود

525
شركة تقنية مالية

18 ألف
وظيفة

13.3 مليار ريال سعودي
حجم المساهمة المباشرة لقطاع التقنية المالية في الناتج المحلي

20%
نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر

12.2 مليار ريال سعودي
القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء

عدد **الوظائف المباشرة** في قطاع التقنية المالية

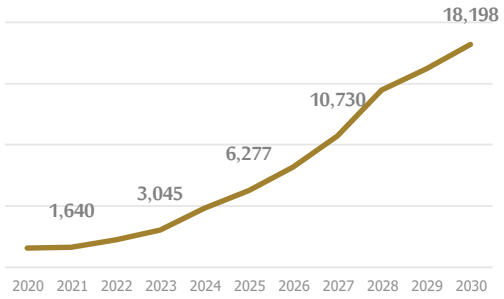

عدد **الجهات الفاعلة** في التقنية المالية

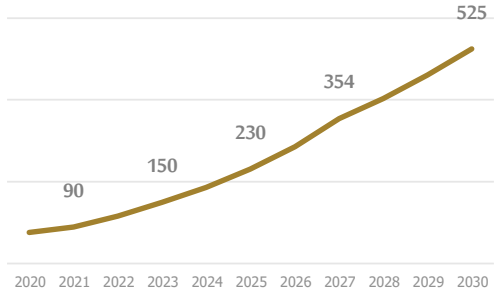

القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء
(مليون ريال سعودي)

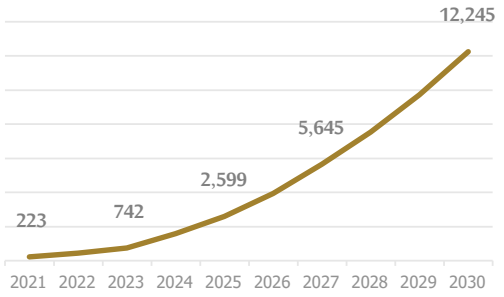

قيمة مساهمة التقنية المالية في الناتج المحلي
(مليون ريال سعودي)

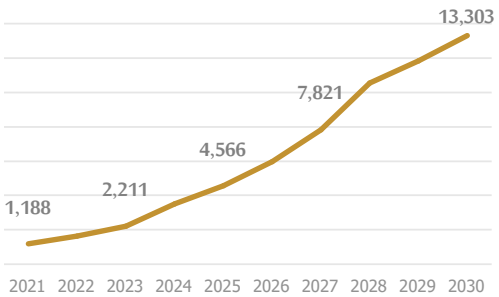

قامت المملكة بالعديد من الإصلاحات في السنوات الماضية والتي أثمرت بالعديد من الإنجازات التي تدعم التوجه الاستراتيجي لتصبح المملكة موطناً للتقنية المالية.

1. قطاع البنوك

أ. ارتفاع نسبة الشمول المالي بشكل متسارع خلال العامين الماضيين من 71% في نهاية عام 2019م إلى 83% في الربع الثالث من 2021م.

ب. ارتفع عدد الحسابات البنكية والمحافظ الالكترونية المفتوحة رقمياً إلى ما يقارب 16 مليون حساب من مارس 2020م الى الربع الثالث من 2021م.

2. المدفوعات

أ. تجاوز مستهدف مؤشر حصة المعاملات غير النقدية في برنامج تطوير القطاع المالي المحدد بنسبة 55% وذلك بتحقيق نسبة 57% لعام 2021م.

ب. نمو عدد شركات التقنية المالية في قطاع المدفوعات ليصل إلى عدد 30 شركة بنهاية عام 2021م.

ج. نمو ملحوظ في المدفوعات المنفذة عبر الأجهزة الذكية للأفراد على أجهزة نقاط البيع بنسبة 282% في عام 2021م حيث أصبحت تشكل ما يقارب 35% في نهاية عام 2021م من إجمالي جميع عمليات المدفوعات بالمملكة.

3. التمويل

أ. وصول حجم التمويل المقدم من شركات التقنية المالية إلى ما يقارب 2 مليار ريال من خلال التمويل الجماعي وحلول الدفع الآجل للمتاجر الالكترونية في نهاية عام 2021م.

ب. نمو عدد شركات التقنية المالية في قطاع التمويل ليصل إلى عدد 16 شركة في نهاية عام 2021م.

4. التأمين

أ. وصول مبالغ وثائق التأمين المكتتبة من خلال شركات التقنية المالية إلى ما يقارب مبلغ 7 مليار ريال وعددها ما يقارب 10 مليون وثيقة تأمينية مصدرة من أربعة شركات في نهاية عام 2021م.

ب. نمو عدد شركات التقنية المالية في قطاع التأمين ليصل عددها إلى 7 شركات في نهاية عام 2021م.

5. خدمات السوق المالية

أ. نمو عدد شركات التقنية المالية في خدمات السوق المالية ليصل عددها إلى17 شركة في نهاية عام 2021م.

ب. نمت الأموال المجمعة لنموذج عمل تمويل الملكية الجماعية ونموذج عمل طرح أدوات الدين والاستثمار فيها ليصل إلى 153 مليون ريال سعودي بمعدل نمو سنوي مركب 244% حتى الربع الثالث من عام 2021م.

مقارنة معيارية على بلدان مختارة لمقارنة التصنيفات المتعلقة بالتقنية المالية في المملكة العربية السعودية مع الممارسات العالمية ودول مجموعة العشرين

عدد شركات التقنية المالية (2021)[1]

مؤشر التنافسية الرقمي - التصنيف من بين 63 دولة (2021)[2]

تصنيف التقنية والبنية التحتية - التصنيف من بين 63 دولة (2020)[3]

مؤشر الموهبة - التصنيف من بين 132 دولة (2020)[4]

مؤشر ريادة الأعمال - التصنيف من بين 137 دولة (2019)[5]

المصدر:
[1] تقرير قاعدة بيانات Crunchbase وتقرير فنتك السعودية 2020-2021
[2] مؤشر التنافسية الرقمي للمعهد الدولي للتنمية الإدارية
[3] مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية
[4] الموهبة العالمي لعام 2020
[5] معهد الريادة والتنمية العالمي

ازداد نمو شركات التقنية المالية في المملكة بوتيرة أعلى من متوسط النمو في الدول الرائدة الأخرى في مجال التقنية المالية في المرحلة المماثلة لها

المقارنة عند مساواة مراحل النمو (بعدد السنوات من نقطة البداية)

معدل النمو السنوي في عدد شركات التقنية المالية (%)

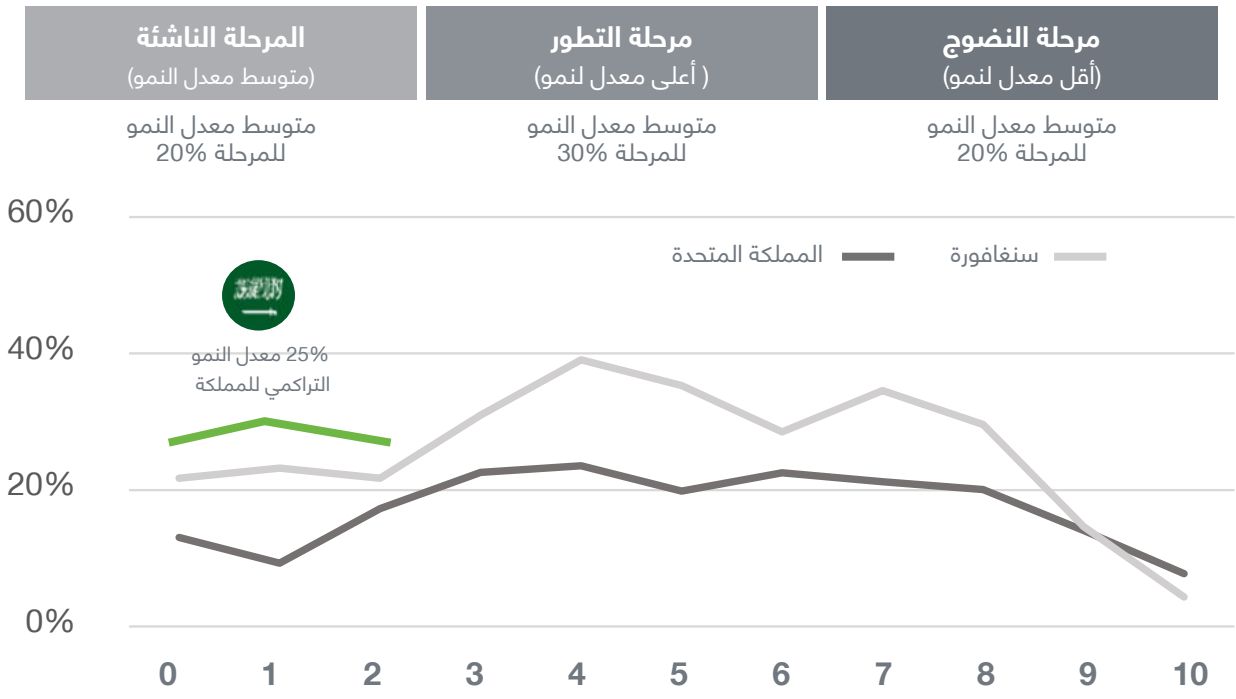

نمو أعلى من دول رائدة في مجال التقنية المالية

المصدر: PwC و تحليل البنك المركزي السعودي

يظهر من خلال التحليلات وجود عدد من التحديات الجوهرية التي ينبغي معالجتها من خلال استراتيجية التقنية المالية لتمكين القطاع المالي بالمملكة بشكل أكبر

ملاءمة البنية التحتية لمتطلبات التقنية المالية

رغم القفزات المعلنة في مجال البنية التحتية للتقنية إلا أن هناك حاجة إلى مبادرات محددة لدعم تطوير مجال التقنية المالية وموائمتها مع المستوى الموجود في مراكز التقنية العالمية (الحوسبة السحابية ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعي)

توفر الكفاءات المطلوبة

- يحتاج قطاع التقنية المالية للموارد البشرية ذات الكفاءة اللازمة، مثل التحاليل الاحصائية وجمع البيانات وتطوير النظم والخوارزميات والأمن السبراني ومبرمجي التقنيات المتقدمة
- صعوبة جذب الكفاءات والحفاظ عليها

توجيه الاستثمارات

- بالرغم من توفر رأس المال إلا أن عدد الصفقات الاستثمارية المعلنة يعتبر متواضعا بسبب عدم تطابق العرض والطلب
- ضرورة وجود صناديق استثمار جريء متخصصة لتأسيس شركات التقنية المالية لتتخذ المملكة مقرا لها

تعزيز الالتزام بالأنظمة واللوائح المالية

بطبيعتها، فإن التشريعات واللوائح المنظمة للقطاع المالي تتطلب مستوى من الإدراك والدقة العالية في التطبيق، لذلك، فإن التعامل معها كما ينبغي يشكل تحديا لدى شركات التقنية المالية مما يستلزم حلولا تمكينيه

زيادة الحضور العالمي

- إبراز جهود المملكة في مجال تنمية التقنية المالية عالميا مما يساهم في جذب الاستثمار.
- تحفيز تواجد شركات التقنية المالية في المؤتمرات والفعاليات داخل وخارج المملكة
- تكثيف عمل الجهات المؤثرة والمعنية في قطاع التقنية المالية لمواكبة او منافسة نظرائها في الدول الرائدة

مواءمة المبادرات المحفزة للقطاع

بالرغم من الحضور الملحوظ لأنشطة التقنية المالية إلا أنها لا تستفيد من المنهجية المتناسقة والمتقاربة على المستوى الوطني

يتطلب البناء والحفاظ على الثقة في أنشطة قطاع التقنية المالية اتباع منهجية معينة حول محورَي تمكين أساسيين هما البنية التحتية التقنية وخدمات التقنية المتوفر

واضحة

لبناء الثقة وضمان نجاح أعمال قطاع التقنية المالية يتوجب دراسة التقنيات الرئيسية التي تساهم في تعزيز نمو قطاع التقنية المالية، يشمل ذلك مجال المدفوعات والتمويل والسوق المالية والتأمين

ضمنية

- هنالك العديد من المتطلبات الأساسية اللازمة لتمكين شركات التقنية المالية القيام بأعمالها والنمو بشكل سلس وفعال
- توفير البنية التحتية للحوسبة السحابية والتقنيات الناشئة المخصصة للخدمات المالية سوف تساهم في تسارع اعتماد منتجات التقنية المالية
- تتمتع الدول الرائدة في مجال التقنية المالية بإمكانية الوصول المباشر والمحلي إلى بنية محلية سحابية مقدمة من كبار مقدمي الخدمات السحابية العالميين

الاستثمار في الكفاءات البشرية

أنظمة وتشريعات متطورة تخدم قطاع التقنية المالية

توفير بنية تحتية تقنية متطورة تخدم التقنية المالية

تحفيز وجذب الاستثمار لدعم مقدمي خدمات التقنية المالية

ممكنات البنية التحتية التقنية

- إمكانية التحسين في مجالي التكلفة وسرعة الاستجابة، وذلك بالرغم من التحسن الملحوظ الذي حققته المملكة في ترتيبها على مستوى العالم نتيجة لسرعة خدمات الإنترنت المتنقل والتنفيذ السريع لشبكة الجيل الخامس (5G)
- يرتبط الاتصال بالإنترنت بشكل مباشر مع القدرة التنافسية الرقمية للمملكة، بما في ذلك شبكات النطاق العريض المتنقلة والثابتة

تسريع شبكات النطاق العريض الثابتة واستخدام الألياف البصرية، نشر شبكة الجيل الخامس (5G)

الهوية الوطنية الرقمية المتوافقة

الأساس

ستُقاس استراتيجية التقنية المالية مقابل مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي التي تتأثر بشكل مباشر بالمبادرات المتعلقة بالتقنية المالية:

مؤشر الأداء الرئيسي	الوصف	2021	2023	2025	المستهدف لعام 2030
عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية	يهدف مؤشر الأداء الرئيسي إلى تعزيز الابتكار في القطاع المالي من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية	90	150	230	525
نسبة المعاملات غير النقدية	يقيس مؤشر الأداء الرئيسي التحول إلى المعاملات غير النقدية (المعاملات الرقمية) لقطاع الأفراد، المستخدم عالميًا، وذلك لضمان التحول نحو التقليل من استخدام النقد	55%	63%	70%	80%

تطلعات المملكة إلى الريادة عالميا في قطاع التقنية المالية يجب أن تُدعّم باستراتيجية تركز على إدارة دفة التحول في القطاع المالي في المملكة لتحقيق الأثر الاقتصادي بعيد المدى

1. هوية المملكة باعتبارها موطن التقنية المالية

- ترسيخ مكانة المملكة في قطاع التقنية المالية عالميا وإقليميا من خلال خطط وبرامج اعلامية منسقة

2. الإطار التنظيمي

- تعزيز الثقة والحد من المخاطر من خلال تطبيق أنظمة ولوائح على مستوى عالمي تتميز برؤيتها المستقبلية والسليمة للاستفادة من التقنية المالية

3. الوصول إلى السوق والتمويل

- طرح برامج تدعم إنشاء ونمو وتطوير شركات التقنية المالية ودخولها إلى السوق

4. تطوير الكفاءات

- تطوير المعرفة الفنية في قطاع التقنية المالية في الجهات التنظيمية وقطاع الخدمات المالية وكذلك للطلاب والمهنيين

5. تمكين البنية التحتية التقنية

- تعزيز عوامل تمكين التقنية لإتاحة الفرصة لتطوير الحلول المبتكرة مثل الخدمات السحابية والأمن السيبراني وإنترنت الأشياء والذكاء الصناعي وتطبيق المصرفية المفتوحة

6. الشراكات المحلية والدولية

- إطلاق برامج لتعزيز الترابط والتعاون محليًا ودوليًا في قطاع التقنية المالية على مختلف المستويات

تتكون رؤية استراتيجية التقنية المالية للمملكة من 6 محركات للتحول و 11 مبادرة لتعزيز منظومة التقنية المالية

الهويـــة

هوية المملكة العربية السعودية في مجال التقنية المالية عالميًا

تحديد المكانة الاستراتيجية العالمية وحملات التسويق لتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كدولة رائدة في مجال التقنية المالية وتعزيز الوعي العالمي بقطاع وسوق التقنية المالية في المملكة العربية السعودية

الكفاءات

تعزيز المعرفة بالتقنية المالية في المملكة

رفع مستوى مهارات القوى العاملة الحالية في قطاع الخدمات المالية وتدريب الجهات المنظمة على التقنية المالية، مع بناء القوى العاملة المحلية المستقبلية من خلال برامج التدريب

التقنيات

التسارع في تطبيق الحوسبة السحابية للتقنية المالية

التوسع في تطوير البنية التحتية للحوسبة في السحابية المملكة من خلال تقديم الحوافز لمقدمي الخدمات والتوسع في منصات التقنيات الناشئة

تعزيز الابتكار المرتبط بالتقنية المالية في البنك المركزي

تطوير وتنفيذ حلول التقنية الإشرافية في البنك المركزي لدعم دوره الرقابي القائم على المخاطر

إعداد سياسات التقنيات الناشئة ومسرعات الأعمال

تطوير الدعم التنظيمي (السياسات والأطر التنظيمية) والمالي (مسرعات الأعمال) لشركات التقنيات الناشئة

الإطار التنظيمي

التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار البنك المركزي

مراجعة الإطار التنظيمي الحالي للخدمات المالية من أجل السماح للتقنية المالية بالعمل بكفاءة في سوق المملكة العربية السعودية وتمكين الجهات الفاعلة الجديدة من الوصول، وذلك من خلال تعزيز البيئة التجريبية ووضع معايير واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة

تنفيذ وتفعيل ممارسة المصرفية المفتوحة في المملكة

تطوير معايير تطبيق واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة ومنصة تسمح لشركات التقنية المالية بالاتصال بسهولة وأمان مع شركات الخدمات المالية الأخرى

التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار هيئة السوق المالية

مراجعة الإطار التنظيمي الحالي لسوق رأس المال من أجل السماح للتقنية المالية بالعمل بكفاءة في سوق المملكة العربية السعودية، وإصدار لوائح جديدة تسمح بتطوير منتجات مبتكرة وتطوير حلول التقنيات الإشرافية في هيئة السوق المالية لدعم دورها الرقابي

السوق والتمويل

تمكين فنتك السعودية باعتبارها المحرك الأساسي للسوق

بناء دور فنتك السعودية لتطوير ودعم منظومة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية من خلال تعزيز نموذجها التشغيلي وقدرتها، وتطوير برامج مسرعات الأعمال وتسهيل تبادل المعرفة مع لجنة التقنية المالية

تحديد آليات توفير الدعم المالي لشركات التقنية المالية في المملكة

تحديد استراتيجية توفير آليات الدعم المالي لشركات التقنية المالية في المملكة

الشراكات

تنسيق التعاون على الصعيدين المحلي والعالمي للوصول إلى الهدف

التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين العالميين ومراكز التقنية المالية من خلال إطلاق برنامج للشراكات الاستراتيجية الدولية بين المملكة ونظرائه في الدول ذات التجارب المتقدمة

تم تطوير استراتيجية وطنية للتقنية المالية للتميز في القطاع المالي وتمتد مساحة التقنية المالية على 5 مجالات إستراتيجية من خلال إستراتيجية التقنية المالية لإنشاء قطاع حيوي ومتنوع في المملكة العربية السعودية

يُعرف مجلس الاستقرار المالي التقنية المالية "بأنها الابتكارات المعتمدة على التقنية في خدمات القطاع المالي، والذي قد تنتج نماذج أعمال واستخدامات وحلول وإجراءات جديدة ذات أثر جوهري وملموس في تقديم الخدمات المالية".

مجالات الخدمات المالية التي تعمل فيها شركات التقنية المالية

المدفوعات

- المحافظ الإلكترونية
- تمويل النظير إلى النظير
- الأصول الإفتراضية
- خدمات تجميع المدفوعات
- بدء خدمات الدفع
- التحويلات المالية الدولية

التمويل

- التمويل الجماعي
- إقراض الأسواق
- القنوات الرقمية[2]
- التصنيف الائتماني
- منصات تغطية الاكتتاب البديلة
- خدمات تجميع التمويل

البيانات

- الإدارة المالية الشخصية والتجارية (PFM, BFM)
- التقنية التنظيمية (برنامج مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والتحقق من الامتثال التنظيمي)/ التقنية الإشرافية

دعم الأسواق

- المنظومة العامة (واجهة ادارة التطبيقات (API) ، البنية التحتية، وغيرها)
- تطبيقات البيانات (تحليل البيانات الضخمة، التعلم الآلي، وغيرها)
- تقنية السجلات الموزعة (DLT) وتطبيقاتها / العقود الذكية/ سلسلة الكتل (Blockchain)
- أمن المعلومات (اعرف عميلك، تحديد هوية العميل، وغيرها)
- الحوسبة السحابية

خدمات سوق المال[1]

- التداول مرتفع الوتيرة
- التداول الاجتماعي
- التداول الإلكتروني
- خدمات المستشار الآلي
- الأوراق المالية الرقمية
- التمويل الجماعي للأسهم
- أدوات الدين

التأمين

- التأمين الرقمي
- تجميع التأمين
- أجهزة إنترنت الأشياء القابلة للارتداء

السياسات الممكنة

- نظام المدفوعات
- الأمن السيبراني
- تمكين الابتكار
- حماية البيانات
- المصرفية المفتوحة
- الهوية الرقمية

1: تخضع خدمات أسواق رأس المال لرقابة منح التراخيص من قبل هيئة السوق المالية
2: تشمل الادخار والودائع

تم بناء استراتيجية التقنية المالية على المبادرات التي سيتم تنفيذها على مراحل مدروسة لخلق حلول ذات مزايا استراتيجية كالمدفوعات، وأخرى لاقتناص الفرص الكامنة

الخدمات المستقبلية

- **المدفوعات:** الدفعات الفورية بين الأفراد، الأصول الإفتراضية، المدفوعات بين العملاء والمؤسسات، المدفوعات بين المؤسسات، أجهزة إنترنت الأشياء (الكاميرات والمحسسات)
- **خدمات السوق المالية:** التداول الاجتماعي والأوراق المالية الرقمية والتعلم الآلي لتوجهات الاستثمار وسلوك المستخدم
- **التمويل:** التصنيف الائتماني وخيارات التمويل البديل (مثل التمويل الجماعي)
- **التأمين:** الأجهزة القابلة للارتداء وتقنية معالجة المعلومات (IoT)، إدارة المطالبات، العقود الذكية، احتساب تكلفة التأمين بناء على سلوك العميل من خلال التعلم الآلي
- **البيانات:** تخزين وتحليل البيانات القابلة للتوسع، إدارة البيانات القائمة على تقنية السجلات الموزعة (DLT)

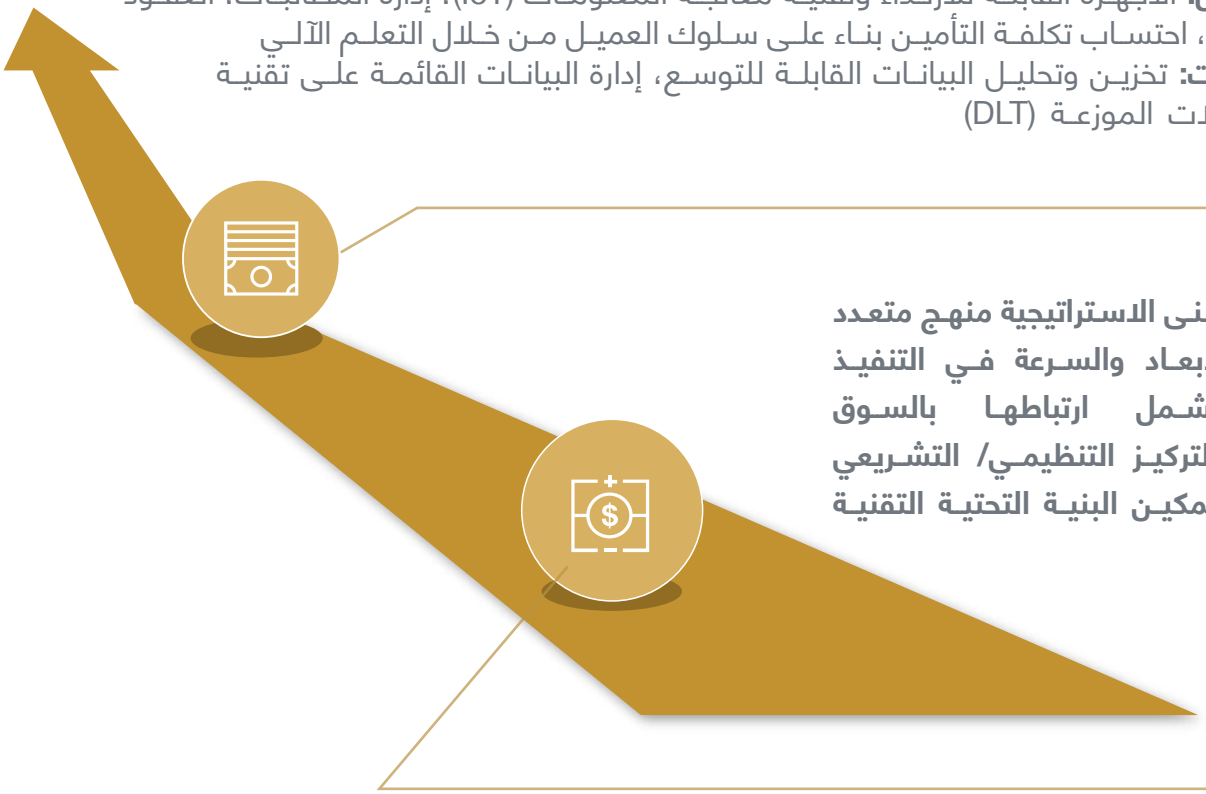

تتبنى الاستراتيجية منهج متعدد الأبعاد والسرعة في التنفيذ ليشمل ارتباطها بالسوق والتركيز التنظيمي/ التشريعي وتمكين البنية التحتية التقنية

الخدمات الحالية

- **المدفوعات:** المحافظ الإلكترونية، خدمات تجميع المدفوعات، البوابات الإلكترونية
- **خدمات السوق المالية:** منصات التمويل والتداول، خدمات المستشار الآلي
- **التمويل:** منصات التمويل، القنوات المصرفية الرقمية، القروض الصغيرة
- **التأمين:** التجميع، تأمين السفر، تعديل الخسائر (القائم على الذكاء الصناعي)
- **البيانات:** الإشراف الإلكتروني، التقنية الإشرافية، التخطيط المالي

الثقة في القطاع المالي هي القيمة الأسمى التي يتعامل على أساسها أصحاب العلاقة

يعزز الحفاظ على مبدأ الثقة من استدامة القطاع ويحقق هدف المملكة في أن تصبح موطناً للتقنية المالية ويتم تنمية الثقة على كافة المستويات والمحاور

على الصعيد العالمي، يتمثل التحدي الذي يواجه المشرعين وصانعي السياسات على كيفية الاستفادة الكاملة من التقنية المالية مع إدارة المخاطر المحتملة للقطاع المالي

لتمكين الابتكار من قبل شركات التقنية المالية، هناك حاجة للتأكد من وجود ضوابط توازن بين تمكين الابتكار والنمو مع وجود ضوابط وتدابير لإدارة المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالعملاء بشكل عام

يمكن للتقنية المالية أن تدعم النمو من خلال تعزيز التنمية المالية والشمول المالي وكفاءة الأداء

ومع ذلك، قد تشكل التقنية مخاطر على المستهلكين والمستثمرين، وعلى نطاق أوسع الاستقرار المالي ونزاهة السوق

قياسا على أفضل الممارسات العالمية سوف تقوم الجهات المعنية بالأشراف على القطاع المالي باعتماد منهجية شمولية توازن بين النمو ومستوى المخاطر المقبول للمحافظة على استقرار القطاع المالي

الاستقرار المالي

التركيز/ التشتت

- تنامي أهمية الشركات الضخمة التي من الممكن أن يؤدي انهيارها لمخاطر اقتصادية (Too Big To Fail)
- تشتت الخدمات المالية بين شركات التقنية المالية والبنوك المتخصصة

التذبذب

- زيادة التذبذب في الودائع والسيولة ومصادر التمويل، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة
- الزيادة المحتملة في تذبذب أسعار السوق المالية بسبب دخول منتجات جديدة

نزاهة وسلوك السوق

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- زيادة التعقيد في مراقبة المعاملات وخاصة عبر الحدود
- ظهور أطراف فاعلة جديدة خارج نطاق الجهات التنظيمية والرقابية للخدمات المالية

فشل السوق

- مخاطر القصور في تنظيم قطاع التقنية المالية وتسارع عدد وحجم شركات التقنية المالية الصغيرة قد تكون سببا لزعزعة السوق

الأمن السيبراني

الهجمات السيبرانية

- تؤدي زيادة الارتباط بين شركات التقنية المالية والمؤسسات المالية وزيادة المعاملات المالية إلى زيادة الضرر الذي يمكن أن يحدثه الهجوم السيبراني على الاقتصاد الوطني

مكافحة الاحتيال وحماية العملاء والمستثمرين

الاحتيال

- قد يتم سوء استغلال التقنية من خلال خدمات التقية المالية للقيام بالعمليات الاحتيالية

البيع الاحتيالي

- ظهور قنوات جديدة للتوزيع وسلاسل قيم أكثر تعقيدا من الممكن أن تعرض العملاء إلى عدم الإلمام الكافي عند القرار أو تمييع المسؤوليات والالتزامات بين الأطراف

الإجراءات الاحترازية

- تمكين عمليات التقنية المالية في الأنظمة واللوائح الحالية ووضع لوائح جديدة عند الحاجة
- بناء القدرات والخبرات الجديدة في مجالات التقنية المالية
- التعاون ومشاركة التعلم مع الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص
- البيئة التجريبية التشريعية
- التقنيات التشريعية والتقنيات الاشرافية

محفظة المبادرات

بناءً على تطلعات الاستراتيجية والتزاماتها، تم تحديد (11) مبادرة تهدف إلى تحقيق هدف المملكة في أن تصبح موطناً للتقنية المالية. وقد صممت المبادرات وفق اعتبار الفجوات الحالية في القطاع وأفضل الممارسات الدولية وآراء الخبراء المتخصصين في مجال التقنية المالية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التسارع في تطبيق الحوسبة السحابية للتقنية المالية	تسريع تطوير البنية التحتية السحابية في المملكة من خلال إنشاء حوافز لمقدمي الخدمات وتوسيع منصات التقنيات الناشئة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
إعداد سياسات التقنيات الناشئة ومسرعات الأعمال	تطوير الدعم التنظيمي (السياسات والأطر التنظيمية) وتوفير الخدمات التمكينية من خلال برامج الحاضنات والمسرعات الرقمية لشركات التقنيات المالية الناشئة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تنفيذ وتفعيل ممارسة المصرفية المفتوحة في المملكة	تطوير منظومة متكاملة من التشريعات التنظيمية والمعايير الفنية وفق أفضل الممارسات العالمية لتمكين المشاركين في القطاع المالي من البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة	البنك المركزي السعودي	1) حصة المعاملات غير النقدية 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تعزيز الابتكار المرتبط بالتقنية المالية في البنك المركزي السعودي	تعزيز القدرات الإشرافية للبنك المركزي السعودي من خلال استخدام الحلول التقنية للمهام الإشرافية التنظيمية في مجال التقنية المالية لتعزيز الدور التنظيمي في التخفيف من المخاطر والحفاظ على استقرار السوق	البنك المركزي السعودي	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار البنك المركزي السعودي	مراجعة وتحديث الإطار التنظيمي الحالي للخدمات المالية بهدف تمكين شركات التقنية المالية من العمل بكفاءة في سوق المملكة وإتاحة الفرصة لشركات تقنية مالية جديدة من خلال تحسين البيئة التجريبية	البنك المركزي السعودي	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار هيئة السوق المالية	معالجة ثغرات التقنية المالية الظاهرة في الإطار التنظيمي الحالي والسوق	هيئة السوق المالية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تحديد آليات توفير الدعم المالي لشركات التقنية المالية في المملكة	تحديد القنوات المناسبة وتصميم آلية توفر الدعم المالي والحوافز للمنشآت ضمن منظومة قطاع التقنية المالية	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
النهوض بهوية المملكة عالميًا كوجهة رائدة في قطاع التقنية المالية	جعل المملكة مركزًا عالميًا رائدًا للتقنية المالية عبر سلسلة من الحملات الاستراتيجية الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي والتسويقية، بحيث تكون هذه الحملات على مراحل متعددة وتتقدم تدريجيًا جنبًا إلى جنب مع نمو منظومة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية وتطورها	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تعزيز المعرفة بالتقنية المالية في المملكة	تعزيز الوعي والمعرفة بالتقنية المالية في المملكة وتزويد الشركات بالكفاءات المناسبة للنجاح، ورفع مستوى القوى العاملة الحالية لمواكبة التطورات في القطاع وتدريبهم بما يشمل البرامج التعليمية عالية المستوى ذات العلاقة بالتقنيات المالية الناشئة ولغات البرمجة	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تمكين فنتك السعودية باعتبارها المحرك الأساسي للسوق	تفعيل دور فنتك السعودية في تطوير ودعم منظومة قطاع التقنية المالية في المملكة من خلال تعزيز نموذج التشغيل والقدرات وزيادة ثقافة ريادة الأعمال الرقمية وتطوير برامج التسريع وتسهيل مشاركة المعرفة وإنشاء مجلس للتقنية المالية	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تنسيق التعاون على الصعيدين المحلي والعالمي للوصول إلى الهدف	التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين العالميين ومراكز التقنية المالية من خلال إطلاق برنامج للشراكات الاستراتيجية الدولية بين المملكة ونظرائه في الدول ذات التجارب المتقدمة	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

الفصل
السابع

تركيزات أخرى للبرنامج

أ) خطة تنفيذ إستراتيجية المالية الإسلامية

نطاق استراتيجية المالية الإسلامية

وصف استراتيجية المالية الإسلامية

وضع البرنامج استراتيجية المالية الإسلامية التي تهدف إلى الارتقاء بقطاع المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ووضعها كمعيار عالمي من خلال «تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كرائدة في العالم الإسلامي»، و «تعزيز وتطوير حوكمة قطاع المالية الإسلامية» و «تطوير وتعزيز القدرات لدعم نمو القطاع».

مساهمة المملكة العربية السعودية في المالية الإسلامية

ساهم العلماء السعوديون والمؤسسات السعودية بشكل كبير في شكل ونمو قطاع المالية الإسلامية. فقد تم تأسيس العديد من المؤسسات التي وفرت الأساس التشريعي للتمويل الإسلامي في المملكة وما زالت تعمل على تطويره. حيث استفاد العديد من دول العالم الإسلامي من البنك الإسلامي للتنمية في بناء البنية التحتية اللازمة لتعزيز المالية الإسلامية.

استراتيجية المالية الإسلامية وعلاقتها برؤية 2030

أهداف المستوى الثالث المباشرة:

أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة:

تنمية الاقتصاد الرقمي	3.3.2	3.1.1	تسهيل ممارسة الأعمال (الجوانب التنظيمية بشكل رئيسي)
زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	4.3.2	3.6.2	تطوير العلاقات الاقتصادية الاقليمية
تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الانفاق الحكومي	5.1.1	4.3.3	زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد
تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني	6.2.2	6.2.1	تعزيز قيم الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية

التزامات 2025:

لمواكبة تطلعات الاستراتيجية، تم تحديد مجموعة من الالتزامات للعمل على تحقيقها بحلول عام 2025

أولاً، لضمان الوصول إلى التطلع المنشود المتعلق بقيمة الأصول الإسلامية، تلتزم الاستراتيجية بزيادة نسبة أصول المالية الإسلامية محليًا إلى نسبة أصول قطاع المالية الإسلامية على مستوى العالم إلى حوالي 22.5% بحلول عام 2025 من 21% في عام 2018، كما تلتزم الاستراتيجية بزيادة النسبة المئوية لمجموع أصول المالية الإسلامية محليًا إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب من 79.3% بحلول عام 2025 من أصل 21.08% المسجلة في عام 2018.

ثانيًا، لضمان تحسين إطار الحوكمة الشرعية للمالية الإسلامية، تلتزم الاستراتيجية بحلول عام 2025 بزيادة نسبة عدد علماء الشريعة المتمكنين إلى إجمالي مؤسسات المالية الإسلامية ما يقارب من 1.6 من علماء الشريعة المتمكنين لكل مؤسسة مالية من أصل 0.50 في عام 2018. تلتزم الاستراتيجية كذلك برفع نسبة العلماء السعوديين إلى المقاعد المتاحة في المنظمات والهيئات والمؤسسات المالية الدولية المختارة إلى حوالي 23% من أصل 16.07% المسجلة في عام 2018.

وأخيرًا، لدعم تطلعات الاستراتيجية نحو زيادة تعزيز البحوث المتخصصة في المالية الإسلامية ومراكز التطوير والتعليم، تلتزم الاستراتيجية بحلول عام 2025 بزيادة عدد المنشورات المتعلقة بالمالية الإسلامية إلى أكثر من 60 منشورًا سنويًا من أصل 19 نشرة سنوية في عام 2018.

التحديات الحالية

اللجان الشرعية
تعمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية وفق أطر حوكمة شرعية متفاوتة. سيساهم وجود أطر حوكمة شرعية متفقة في شكلها وطريقة عملها على تعزيز الثقة ومزيد من الاستقلالية للقرارات الشرعية بما يتناسب مع أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة.

التدقيق الشرعي الداخلي
إن وجود التدقيق الشرعي الداخلي سيساهم في تعزيز الثقة في المنتجات الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية. كما سيعزز من حماية العملاء الراغبين في المنتجات الإسلامية.

الالتزام الشرعي
تساهم إدارة الالتزام الشرعي في تعزيز الثقة في منتجات المالية الإسلامية. كما تساهم في تحسين الالتزام الشرعي بقرارات اللجنة الشرعية ذات العلاقة داخل المؤسسة المالية.

هيئة شرعية مركزية
تختلف التجارب الدولية فيما يتعلق بتنظيم ومهام الهيئات الشرعية المركزية المعنية بالقطاع المالي، وتختلف الممارسات باختلاف الأنظمة وتركيبة القطاع المالي في كل دولة. ولا يتواجد حالياً اعمال لهيئة شرعية مركزية للقطاع المالي في المملكة.

يتطلب حل التحديات المذكورة الى إطار حوكمة شرعية سيكون له تأثير إيجابي على ما يلي:

- تقليل مخاطر النظام المالي
- تحسين الشفافية وحماية المستثمر
- إزالة ظاهرة تضارب المصالح
- تحسين كفاءة القطاع
- زيادة الشمول المالي

التموضع الدولي
تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الموقع العالمي للمملكة العربية السعودية في قطاع المالية الإسلامية حيث تمتلك الحصة الأكبر من قطاع المالية الإسلامية على مستوى العالم.
كما ستساهم الاستراتيجية في وجود التسويق والحوافز اللازمة لنشر القدرات الهائلة التي تقوم بها المملكة في هذا القطاع. حيث أن المملكة تمتلك رأس مالي وفكري مناسب للارتقاء بهذا القطاع محليًا وتسويقه عالميًا، وسيتيح ذلك جذب مزيد من الأصول والتأثير في قطاع المالية الإسلامية.

التعليم والتدريب والبحث والتطوير

تسعى الاستراتيجية الى رفع جودة وكمية البرامج التعليمية ، مما ينتج عنه وجود كوادر مؤهلة لمتطلبات القطاع والسوق. لذلك ستساهم الاستراتيجية في تعزيز وابتكار برامج تدريبية متخصصة للموظفين والمؤسسات محليًا يضمن أن موظفي القطاع على اطلاع لجميع الابتكارات والتطورات والمنتجات الجديدة في القطاع، وبالتالي مواكبتها تقنيًا.

عدد المؤسسات الأكاديمية والغير أكاديمية لتعليم المالية الإسلامية (2018)

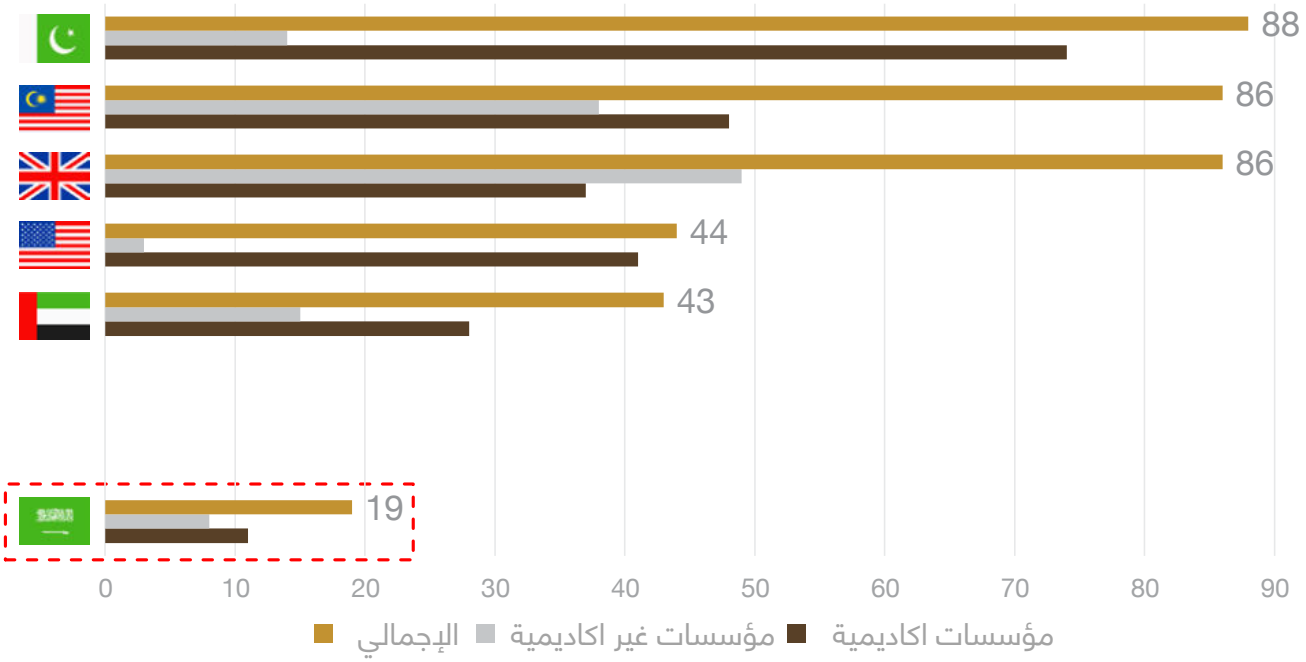

يبلغ عدد الشهادات المقدمة في مجال المالية الإسلامية عالميًا 202 شهادة، 90% منها تركز على الخدمات البنكية الإسلامية. ولا تزال هنالك فجوة في مجالات الأصول الإسلامية، والتأمين الإسلامي، والاستثمارات الإسلامية البديلة، والممارسات التأمينية[2] .

2 المصدر: تقرير تومسون رويترز لتنمية المالية الإسلامية 2018 وتحليل مؤسسة التمويل الدولية

كذلك يوجد حاليًا عدد قليل من العلماء ممن يشغلون غالبية المقاعد في لجان الشريعة في المؤسسات المالية.

عدد علماء في مجال المالية الاسلامية (2017)

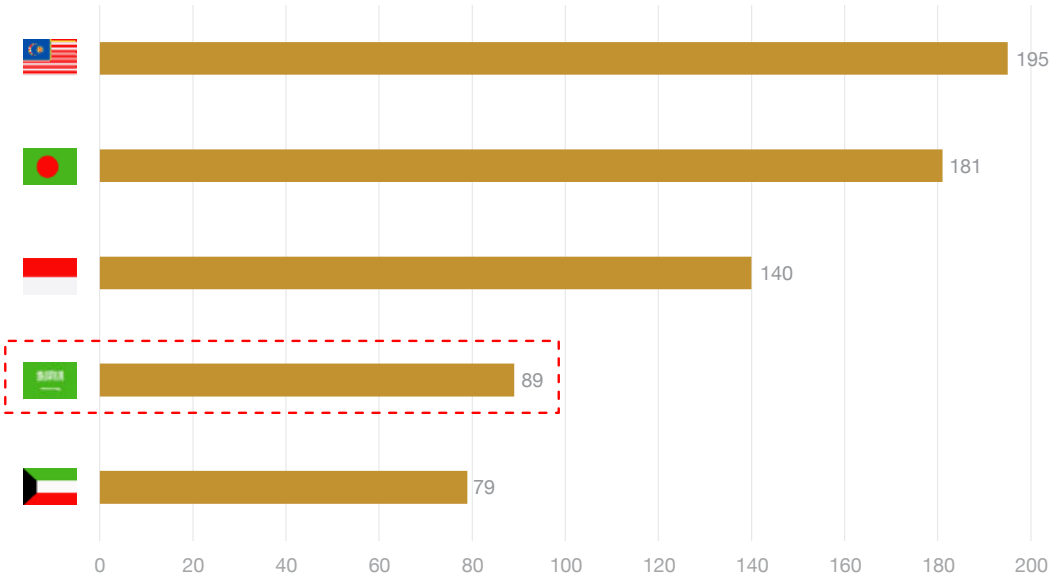

تقوم العديد من الجامعات بإعداد دراسات في المالية الإسلامية ومع ذلك فلا تزال الحاجة قائمة لتعزيز الدراسات التي من شأنها تطوير المنتجات المالية الإسامية وزيادة الابتكار.

عدد البحوث عن المالية الإسلامية (2015-2017)

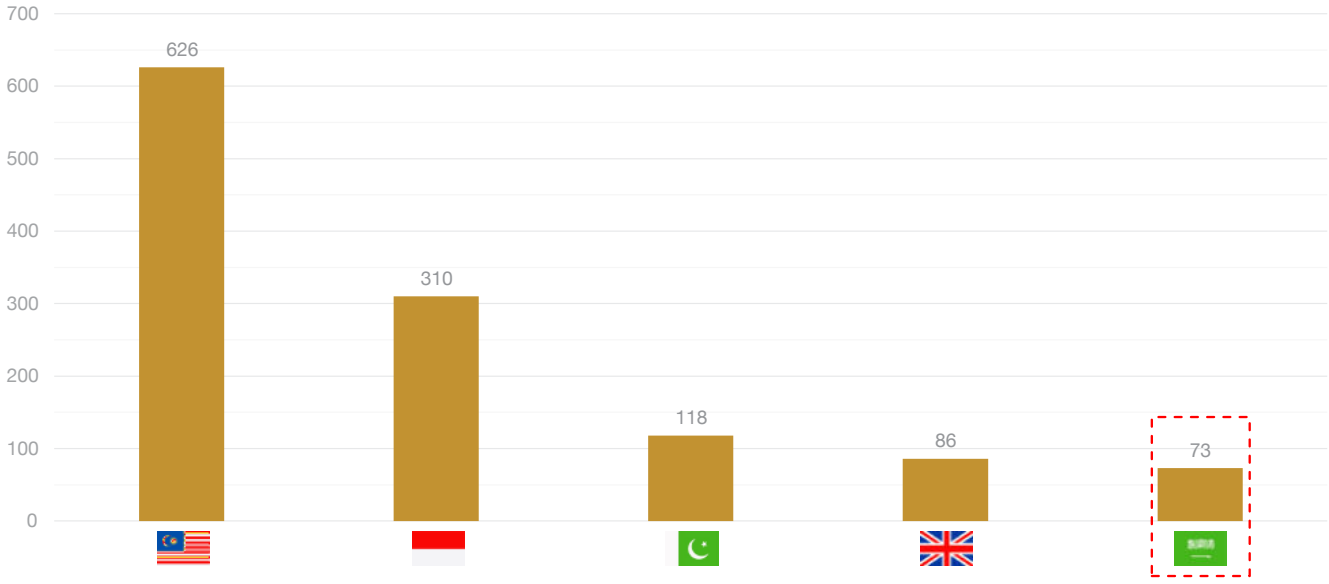

استراتيجية المالية الإسلامية لبرنامج تطوير القطاع المالي

لتنفيذ الاستراتيجية وتوضيح خارطة الطريق ولتحقيق التطلعات والالتزامات تم تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية والمبادرات

الأهداف الاستراتيجية

هنالك ثلاثة أهداف إستراتيجية لتصبح المملكة عاصمة المالية الإسلامية في العالم بحلول عام 2030

1	2	3
الحوكمة	**التموضع الدولي**	**التعليم، البحث والتطوير، والابتكار**
تعزيز وتطوير حوكمة المالية الاسلامية	ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كرائده في قطاع المالية الاسلامية	تطوير وتحسين المعاهد التعليمية والبحثية لدعم نمو القطاع

الأهداف الفرعية

تم تحديد سبعة أهداف فرعية ضمن الأهداف الاستراتيجية لضمان ترسيخ مكانة المملكة رائدةً عالميةً في قطاع المالية الإسلامية:

الحوكمة

لتعزيز وتطوير حوكمة المالية الإسلامية، تم وضع ثلاثة أهداف فرعية:

i. تعزيز هيكل الحوكمة الشرعية وزيادة الشفافية
ii. تقليل من المخاطر القانونية وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية
iii. زيادة الكفاءة والشفافية

التموضع الدولي

لترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كرائدةً في قطاع المالية الإسلامية، فإن الأهداف الفرعية كالتالي:

i. ترسيخ ريادة المملكة للقطاع
ii. تعزيز قدرة وتفوق القطاع

التعليم، البحث والتطوير، والابتكار

لتطوير وتحسين المعاهد التعليمية والبحثية لدعم نمو القطاع، فإن الأهداف الفرعية تضم التالي:

i. تعزيز قدرات القوى العاملة
ii. زيادة تنوع المنتجات والخدمات من خلال الابتكار

الاعتبارات الاستراتيجية

اتخذ البرنامج عددا من القرارات بشأن الاعتبارات الاستراتيجية الموجودة داخل إطار البرنامج بناء على التحليلات والدراسات المعيارية التالية:

الترابط مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى[3]

الاعتبارات الاستراتيجية		
الموضوع	الوصف	القرارات
الاستقرار المالي	من خلال رسم الاستراتيجية، تم الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار المالي في محاولة تحقيق النمو والعمق المطلوب في قطاع المالية الإسلامية	التأكد من أن تعميق ورفع قطاع المالية الإسلامية لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على الاستقرار المالي للمملكة. ومن هنا اتبعنا نهجًا مرحليًا في تنفيذ بعض المبادرات، وتحديداً في أحد الأهداف الاستراتيجية "تعزيز وتطوير حوكمة قطاع المالية الإسلامية". كما أخذنا في الاعتبار تعزيز القطاع المالي في المملكة من خلال المشاركة في تحقيق هدف التنويع لرؤية المملكة 2030م. كما تدعم الإستراتيجية استقلالية الهيئات الرقابية في القيام بدورها الرقابي في القطاع.
المنظور الشرعي	من خلال رسم الاستراتيجية، تم الأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر الشرعية المختلفة لتحديد التركيز الصحيح لزيادة تحسين القطاع	أخذ وجهات نظر الشرعية المختلفة بعين الاعتبار. على سبيل المثال، تم مراعاة ضمان الاستقلال التام لعلماء الشريعة من الخبراء في مجال المالية الإسلامية. قمنا بمبادرات متعددة لتعزيز هيكل الحوكمة الذي يهدف إلى ضمان اتخاذ قرارات الشريعة الصحيحة عبر القطاع وعبر المستويات المختلفة (مثل مجلس الإدارة، الإدارة، الموظف، والعملاء).
الآثار القانونية	من خلال رسم الاستراتيجية، تم الأخذ بعين الاعتبار تداعيات وتوقيت أي تغييرات قانونية داخل المملكة	دراسة الاثار القانونية لجميع الأهداف والأهداف الفرعية والمبادرات.

الاعتبارات الاستراتيجية		
الارتباط	البرنامج	الاعتبارات
ترتبط مبادرات برنامج الإسكان بشكل مباشر مع قطاع المالية الإسلامية حيث إن جميع الرهون العقارية في المملكة متوافقة مع الشريعة الإسلامية	برنامج الإسكان	الارتباط في سوق التمويل العقاري وقطاع المالية الإسلامية، والتأكد بان جميع المبادرات تتماشى مع أهداف البرنامج ولا تعوق النمو الذي يُطمح الوصول إليه. وأيضًا من خلال الهدف الاستراتيجي للحوكمة، سيتم تعزيز الرهون العقارية المتوافقة مع الشريعة.
من أهداف البرنامج تقديم أفضل وانسب خدمة للمسلمين الذين يقومون بالحج والعمرة	برنامج خدمة ضيوف الرحمن	تحتوي على مبادرات لا تتعارض مع أهداف برنامج خدمة ضيوف الرحمن وتتماشى لما يطمح إليه البرنامج. وتحديداً في تقديم أفضل الخدمات لزوار الحرمين الشريفين.
تهدف العديد من البرامج إلى تعزيز وتطوير بيئة الأعمال في المملكة، والتي تتأثر مباشرة بقطاع المالية الإسلامية.	برنامج التخصيص برنامج الإسكان برنامج صندوق الاستثمارات العامة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	تحسين الوصول إلى مصادر التمويل المتوافقة مع الشريعة للقطاع الخاص في المملكة والعالم. وبهذه الطريقة، ستعمل الإستراتيجية على تنويع مصادر التمويل المتاحة في القطاع المالي، مما سيفيد جميع البرامج ذات الصلة. وأيضاً تضمن الإستراتيجية أن جميع المبادرات لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على تقدم المبادرات الأخرى في البرامج الأخرى
زيادة الإيرادات من الرسوم والضرائب الناتجة عن نمو أصول المالية الإسلامية	برنامج الاستدامة المالية	تركز إحدى المبادرات على جذب المستثمرين والعملاء الأجانب للاستثمار أو استخدام قطاع المالية الإسلامية المحلية. مما سيؤدي إلى زيادة الرسوم والضرائب التي تفرضها الحكومة. وأيضاً تضمن أن جميع الأنشطة والمبادرات في إطار الإستراتيجية لا تتعارض مع أهداف برنامج تحقيق التوازن المالي.
يتأثر قطاع المالية الإسلامية ويُؤثر على أسواق رأس المال، وبالتالي يرتبط مع أهداف تطوير سوق رأس المال للعديد من البرامج	برنامج التخصيص برنامج الإسكان برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية برنامج صندوق الاستثمارات العامة	تطور سوق رأس المال نتيجة لدور الإستراتيجية في تنويع مصادر الاقتصاد والتمويل. أخذت الإستراتيجية بعين الاعتبار جميع المبادرات والأهداف المتعلقة بالنهوض بسوق رأس المال وضمان المواءمة وضمان أن المبادرات لا تعوق أي من المبادرات القائمة.

محفظة المبادرات

بناءً على تطلعات الاستراتيجية والتزاماتها، تم تحديد (11) مبادرة تهدف إلى تحقيق الارتقاء بقطاع المالية الإسلامية.

حيث تم تصميم المبادرات وفق اعتبار الفجوات الحالية في القطاع وأفضل الممارسات الدولية وآراء الخبراء المتخصصين في مجال المالية الإسلامية.

1 الحوكمة	تنظيم عمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية	تنظيم عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية
	تنظيم عمل ومهام الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية	تأسيس وتنظيم عمل الهيئة الشرعية المركزية
2 التموضع الدولي	عقد المؤتمر السعودي الدولي السنوي للمالية الاسلامية	تنشيط مصادر المالية الاسلامية في برامج ومشاريع الرؤية الكبيرة
	إطلاق الجائزة الدولية للمالية الإسلامية	
3 التعليم، البحث والتطوير، والابتكار	تطوير دورات وبرامج التعليم العالي في مجال المالية الاسلامية	تعزيز المخرجات البحثية للمراكز القائمة في المالية الإسلامية
	دعم قدرات العاملين في القطاع من خلال برامج التدريب	

الحوكمة الاستراتيجية: تعزيز وتطوير حوكمة قطاع المالية الإسلامية

المبادرة	الوصف	المالك	الأثر المتوقع
تنظيم عمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية	إصدار لوائح واضحة لحوكمة اللجان الشرعية في المؤسسات المالية وأعضائها، على سبيل المثال: الحد الأدنى من الأعضاء، ومؤهلات العضوية، ومسؤوليات وصلاحيات اللجان الشرعية	البنك المركزي السعودي / هيئة السوق المالية	تأثير إيجابي في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي نتيجة لزيادة الثقة في قطاع المالية الإسلامية وتعميق القطاع محليًا
تنظيم عمل ومهام الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية	تنظيم عمل ومهام الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية، على سبيل المثال: دراسة المنتجات والعقود قبل التنفيذ مع العملاء. وستكون إدارة الالتزام الشرعي مسؤولة عن نقل القرارات التي تتخذها اللجنة الشرعية إلى إدارة المؤسسات المالية.	البنك المركزي السعودي / هيئة السوق المالية	زيادة الثقة في قطاع المالية الإسلامية تحديدا للمؤسسات المالية حيث ستحل المشكلات المتعلقة بالخدمات والمنتجات المتوافقة مع الشريعة بسبب الامتثال في المؤسسات المالية
تنظيم عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية	تنظيم عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية، على سبيل المثال: الإشراف على تطبيق قرارات اللجنة الشرعية المتعلقة بعقود المؤسسات المالية ومنتجاتها، وإعداد التقارير المنتظمة التي يتم تقديمها إلى اللجنة الشرعية.	البنك المركزي السعودي / هيئة السوق المالية	زيادة الثقة في قطاع المالية الإسلامية تحديدًا للمؤسسات المالية، حيث ستقل المشكلات المتعلقة بالخدمات والمنتجات بسبب توافر إدارة المراجعة الداخلية
تأسيس وتنظيم عمل الهيئة الشرعية المركزية	العمل على وضع إطار عمل لتأسيس الهيئة الشرعية المركزية وتنظيمها، إذ ستخدم هذه الهيئة المؤسسات المالية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية	هيئة السوق المالية	زيادة الثقة في جميع المنتجات الشرعية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتحسين الالتزام في المنتجات المتوافقة مع الشريعة

مبادرات هدف التموضع الدولي: تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كرائده في المالية الإسلامية

المبادرة	الوصف	المالك	الأثر المتوقع
عقد المؤتمر السعودي الدولي السنوي للمالية الإسلامية	عقد مؤتمر متخصص لقطاع المالية الإسلامية يهدف إلى تسويق القطاع محليًا. وجذب المستثمرين الدوليين الرئيسيين في قطاع المالية الإسلامية للمشاركة فيه	وزارة المالية	يرسخ المؤتمر مكانة المملكة رائدةً في قطاع المالية الإسلامية. كما سيكون بمثابة أداة لمناقشة أهم المعيقات والمنتجات التي ستفيد القطاع المحلي. كما أنه يمثل سوق للمؤسسات المالية العالمية يمكن من انهاء المعاملات المالية التي تفيد القطاع.
إطلاق الجائزة الدولية للمالية الإسلامية	إطلاق جائزة سنوية كبرى ذات حوكمة عالية، تُمنح للأفكار الإبداعية. ويتم تكريم الفائزين سنويًا في احتفال كبير للمؤتمر السعودي الدولي للتمويل الإسلامي.	وزارة المالية	ستساهم الجائزة في: 1- تقدير الجهود المبذولة في تطوير قطاع المالية الإسلامية. 2- توجيه مزيد من الاستثمار في البحث والتطوير في قطاع المالية الإسلامية مما سيؤثر إيجابًا في حجم القطاع وعمقه، خاصةً في المملكة
تنشيط مصادر المالية الإسلامية في برامج ومشاريع الرؤية الكبيرة	حث الجهات الحكومية التي تخطط للحصول على تمويل، لإعطاء الأولوية لاستخدام المالية الإسلامية ومصادر التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.	وزارة المالية	خفض تكلفة تمويل المشاريع الحكومية، وتعميق أصول المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ، وتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في قطاع المالية الإسلامية العالمية

مبادرات هدف التعليم والبحث والتطوير والابتكار: تطوير وتحسين المعاهد البحثية والتعليمية لدعم نمو القطاع

المبادرة	الوصف	المالك	الأثر المتوقع
تطوير دورات وبرامج التعليم العالي في مجال المالية الإسلامية	تحسين منهج التعليم العالي لمواكبة التطورات في نظريات وممارسات المالية الإسلامية وفي منتجات القطاع المالي وخدماته.	وزارة التعليم	التأثير الإيجابي في جودة التعليم، و توفير قوى عاملة ذات وضع جيد يؤهلها لإضافة قيمة إلى القطاع وزيادة مساهمته في نمو اقتصاد المملكة.
دعم قدرات العاملين في القطاع من خلال برامج التدريب	تصميم وإطلاق برامج تدريبية مهنية أو متخصصة في جميع قطاعات المالية الإسلامية، مع التركيز على الجوانب الفنية والعملية. للعمل على تغطية الفجوات بين التعليم الأكاديمي والتدريب العملي، وبالتالي تعزيز مهارات وخبرات الأشخاص الذين يعملون في قطاع المالية الإسلامية المحلية	وزارة التعليم	1- تأثير مباشر في قدرات القوى العاملة في قطاع المالية الإسلامية 2- التأثير في حجم القطاع وعمقه في المملكة 3- منح المشاركين في القطاع المهارات والقدرات ليكونوا على علم أفضل عند اتخاذ القرارات، لضمان مستقبل أفضل لقطاع المالية الإسلامية
تعزيز المخرجات البحثية للمراكز القائمة في المالية الإسلامية	تهدف هذه المبادرة إلى دعم الأبحاث المتخصصة في المالية الإسلامية والمساهمة في أن تكون الأبحاث المدعومة تعزز من التطور والابتكار في المالية الإسلامية	البنك المركزي السعودي	تطوير الكم المعرفي في المنظومة البحثية في المملكة، المساهمة في تطوير المهارات والقدرات البحثية والمهنية للعاملين في القطاع، تعزيز أفضل الممارسات الدولية، تعزيز الجوانب التوعوية في المملكة

الفصل
الثامن

الممكنات

أ) الحوكمة والتشغيل

ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

أ) الحوكمة والتشغيل

سيتضمن نموذج إدارة التنفيذ المقترح لبرنامج تطوير القطاع المالي العناصر التالية:

- **لجنة البرنامج:**

- معالي وزير المالية، عضو مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية (رئيس)
- معالي وزير الاستثمار (عضو)
- معالي وزير الاقتصاد والتخطيط (عضو)
- معالي محافظ البنك المركزي السعودي (عضو)
- معالي رئيس هيئة السوق المالية (عضو)
- محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (عضو)
- رئيس ادارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة (عضو)

- **مكتب إدارة البرنامج:**

- مدير عام البرنامج
- منسوبي مكتب إدارة البرنامج-
- مالكي مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي
- كما ستتم دعوة أصحاب المصلحة الآخرين كل بحسب ارتباطه بالقضايا المناقشة ويشمل ذلك ممثلين عن القطاع الخاص

الأدوار والمسؤوليات المقترحة

ستشمل الأدوار والمسؤوليات المقترحة لمكونات نموذج الإدارة المبين أدناه ما يلي:

- **لجنة برنامج تطوير القطاع المالي:**

- الاجتماع بشكل شهري
- مراقبة تنفيذ مبادرات البرنامج والرفع بتقارير عنه
- مراقبة مؤشرات البرنامج والرفع بتقارير عنها
- حل مسائل التنفيذ -إذا سمحت بها الجهة المعنية-

- **مكتب إدارة البرامج:**

- المتابعة اليومية
- التواصل المستمر مع الجهات ذات العلاقة وملاك المبادرات
- متابعة حالة تنفيذ مبادرات البرنامج ورفع تقارير عنها
- متابعة مؤشرات البرنامج ورفع تقارير عنها
- حل مسائل التنفيذ -إذا سمحت بها الجهة المعنية-
- الدعم المتخصص إذا لزم الأمر
- التصعيد إذا لزم الأمر

- **الجهات المالكة للمبادرات:**

- قيادة وتنفيذ المبادرات الفردية
- استعراض التقدم المحرز
- الإدارة اليومية لفرق التنفيذ
- الرفع بتقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ إلى مكتب إدارة البرنامج
- وضع إشارة تنبيه على مشكلة/طلب حل مشكلة إذا لزم الأمر

ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

قد يتأثر تنفيذ «برنامج تحقيق الرؤية» الحالي بسبب عدة مخاطر داخلية وخارجية يمكن أن تعيق تطبيق هذا البرنامج وتطويره. وفيما يلي قائمة مفصّلة بأبرز المخاطر وخطط تخفيفها من أجل ضمان تطبيق البرنامج دون مصاعب وفي الوقت المناسب.

(جدول رقم 25)

المبادرة الأساسية	اسم الخطر ووصفه	نوع الخطر	تدابير تخفيف الخطر	الجهة المسؤولة عن التدابير	الإطار الزمني لتطبيق هذه التدابير
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	محدودية التمويل عن طريق حقوق الملكية/تمويل البذرة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية.	خاص بالبرنامج	تطوير صناديق/ خطط مسرّعة/حاضنات مركّزة على التقنية المالية من أجل تعزيز تمويل شركات التقنية المالية.	صندوق الصناديق	عند الموافقة على المبادرة المحورية: "فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة".
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	الافتقار إلى المختصين المؤهلين في منظومة التقنية المالية.	خاص بالبرنامج	إنشاء أكاديمية القطاع المالي من أجل تطوير برامج تدريبية تنموية/ تعليمية مكرّسة لشركات التقنية المالية.	أكاديمية القطاع المالي	عند الموافقة على مبادرة "إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تتناول جميع القطاعات الفرعية".
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	مخاطر حماية العملاء.	خاص بالبرنامج	تطوير إطار عمل لحماية العملاء كجزء من التنظيمات الجديدة.	البنك المركزي السعودي	عند الموافقة على المبادرة المحورية: «فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة».
تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	انخفاض الطلب على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	على الصعيد العام	تخصيص الحكومة المزيد من العقود مباشرةً مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبادرات أوسع.	البنك المركزي السعودي	يمكن البدء بالتدبير التخفيفي في أقرب وقت ممكن.

المبادرة الأساسية	اسم الخطر ووصفه	نوع الخطر	تدابير تخفيف الخطر	الجهة المسؤولة عن التدابير	الإطار الزمني لتطبيق هذه التدابير
التوجه نحو مجتمع غير نقدي	التأخر في تحسين الشمول المالي قد يؤدي إلى تأخير بلوغ مستهدفات المجتمع غير النقدي.	خاص بالبرنامج	تقديم مبادرات إضافية على مراحل، بعد بلوغ مؤشر الشمول المالي قيمة معينة	البنك المركزي السعودي	عند الموافقة على مبادرة: "تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة".
فرض التأمين الإلزامي	التأخر في فرض الإجراءات الجديدة، قد يعيق نمو القطاع ويشكل خطراً على المواطنين المتقيدين بالأنظمة.	خاص بالبرنامج	ضمان التنسيق والالتزام في الجهات المعنية (مثلاً: وزارة الداخلية).	البنك المركزي السعودي	عند الموافقة على مبادرة: «تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة».
تعميق سوق أدوات الدين	انخفاض إقبال المستثمرين على شراء إصدارات أدوات الدين.	على الصعيد العام	تطبيق مبادرات متعلقة بزيادة المدخرات الخاصة (مثلاً، صكوك الادخار، الكيان الوطني للادخار) وجذب المستثمرين.	الكيان الوطني للادخار / المركز الوطني لإدارة الدين/ هيئة السوق المالية	عند إطلاق هيئة المدخرات الوطنية / صكوك مدخرات التجزئة.
تعميق سوق أدوات الدين	انخفاض رغبة القطاع الخاص في التمول من خلال سوق أدوات الدين.	على الصعيد العام	نموذج الطرح الخاص لدين الشركات من أجل تحفيز الشركات الخاصة على استخدام سوق أدوات الدين وتخفيض الحد الأعلى لمقترض واحد من أجل تنويع الإقراض.	هيئة السوق المالية/ البنك المركزي السعودي	عند الموافقة على "تعميق سوق أدوات الدين".
إنشاء الكيان الوطني للادخار	صعوبة الحصول على الترخيص المطلوب للعمل.	خاص بالبرنامج	ضمان موافقة / الجهات ذات العلاقة من خلال التواصل المكثف والمركز.	وزارة المالية	عند الموافقة على المبادرة المحورية: «إنشاء الكيان الوطني للادخار».
إنشاء الكيان الوطني للادخار	إقبال محدود من المستهلكين على المنتجات المقدمة.	على الصعيد العام	إطلاق حملات تسويق واسعة النطاق وتعديل هيكل المنتجات.	الكيان الوطني للادخار-بمجرد إنشائه	عند إنشاء الكيان الوطني للادخار.

المراجع

1. البنك المركزي السعودي
2. بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
3. بيانات يورو مونيتور (2016)
4. هيئة السوق المالية
5. بيانات ثومسن رويترز العالمية
6. وزارة المالية
7. رؤية المملكة العربية السعودية 2030
8. تحليل فريق عمل برنامج تطوير القطاع المالي

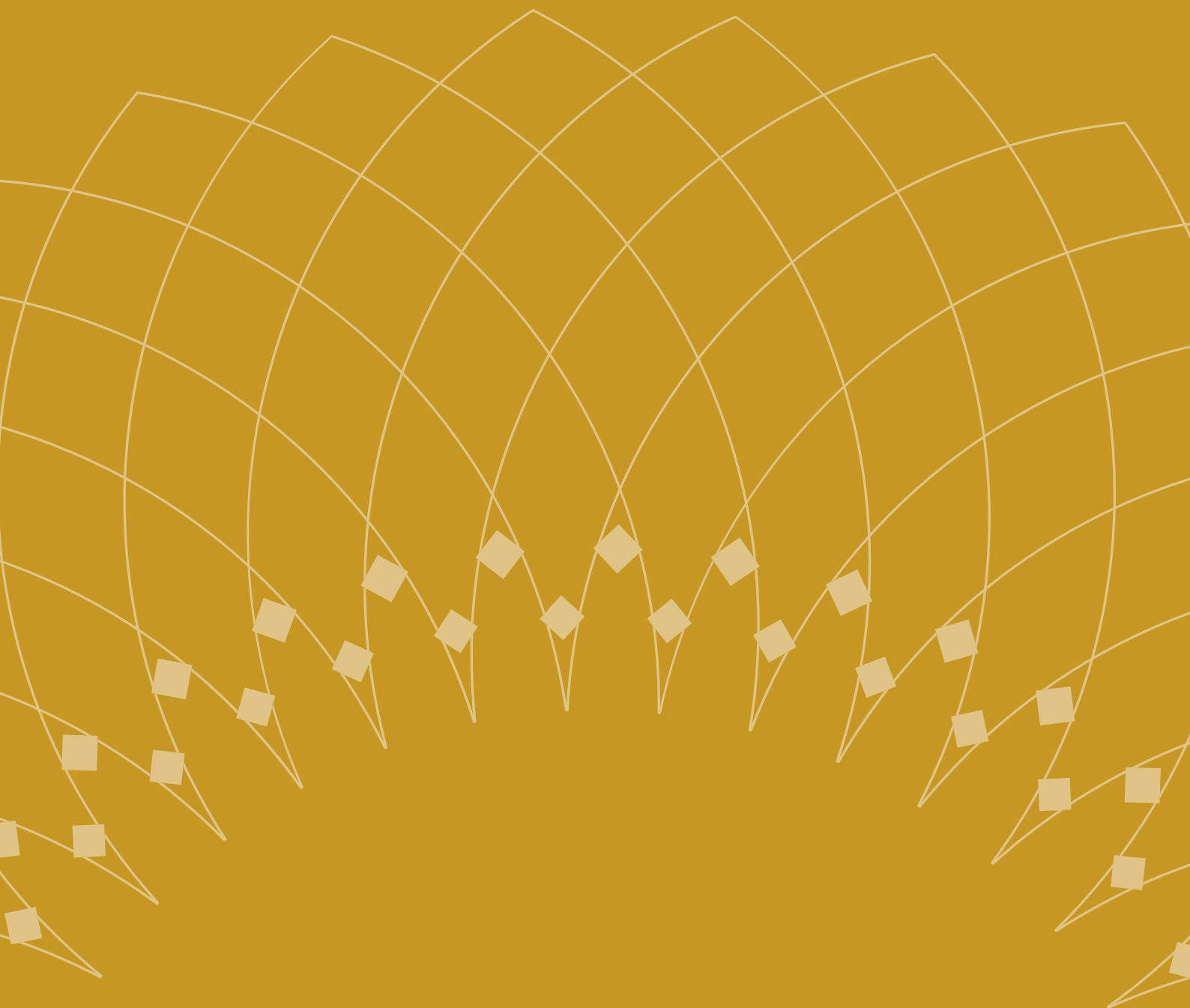

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـر القطاع المالي